



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم الفلسفة



تخصص: فلسفة عامة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

بعنوان

**الحكم المدني عند توماس هوبز
وجون لوك**

إشراف الأستاذ:

عبد الله موسى

إعداد الطالب:

علي —وي أبو جهاد

السنة الجامعية

2015/2014

شكر وتقدير:

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات، تتبعثر الأحرف

وعبثاً أن نحاول تجميعها في أسطر

سطورٍ كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلٌ من الذكريات وصور تجمعننا برفاق كانوا

إلى جانبنا، فواجب علينا شكرهم ونحن نخطوا خطواتنا الأولى في غمار الحياة

ونخص بجزيل الشكر والعرفان كل من أشعل شمعة في دروب عملنا، إلى من وقف على المنابر وأعطى من

حصيلة فكره لينير دربنا

إلى أساتذة قسم الفلسفة بجامعة د- مولاي الطاهر بسعيدة ، وتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور عبد

الله موسى الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام

إهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل نفس مفكرة تتطلع إلى غد أفضل

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض والدي الحبيبة

إلى من تجرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّ متنه وجّعت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من أزال الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والذي العزيز

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى الروح التي سكنت روحي إلى عبد العظيم سعدلي

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر

الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى

الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي الأعزاء

إلى زملائي في قسم الفلسفة ، إلى من أعرفه من بعيد ومن قريب

أبوجهاد

الفهرس

■	بسملة
■	إهداء
■	شكر و تقدير
■	مقدمة..... أ- و.
	الفصل الأول: جينالوجيا وكرونولوجيا الحكم المدني..... 07.
	المبحث الأول: جينالوجيا الحكم المدني 07-13.
	المبحث الثاني: الطرح الكرونولوجي لحكم المدني.....14-32.
■	الفصل الثاني: مرجعية تاريخية.....34.
	المبحث الأول: حالة الطبيعة.....34-50.
	المبحث الثاني: الانتقال من حالة الطبيعة إلى العقد الاجتماعي.....50-59.
■	الفصل الثالث: الإنسان السياسي.....61.
	المبحث الأول: الحكم المدني.....61-80.
	المبحث الثاني: واقع المجتمع العربي المعاصر بين فكر لوك و هوبز.....81-88.

خاتمة.....	90 - 91.	■
قائمة المصادر والمراجع.....	93 - 99.	■
الفهرس.....	101 - 102.	■

مقدمة:

إن الحياة الفطرية للإنسان وبيئته القائمة هي مصدر كوامن معلوماته وتجليات فكره ، وغريزة البقاء لديه أمر شائع عند الجنس البشري ، وسعيه لتحقيق الأمن مقصد من مقاصده ، وعليه فمهما طرأ منغص يعترض نسق عيشه من حروب وقلق بسبب الخلاف على السلطات بأنواعها وغيرها من الشواغل ، فطبيعته البشرية ومصادر الصراع في حقه كالمساواة كلها تستدعي إعادة النظر للخروج بحلول توطد العلاقة بين الأفراد لبلوغ الأمن والسعادة فكان لابد من عقد اجتماعي للخروج من زنزانة الشرور ، وليكتمل هذا العقد لابد من قوة فوقية تجبر الصدع وتعمل على تلبية المطالب من منظور ما ، ولما كان هذا الشرخ يسري في الكثير من الدول وينخر في كثير من السلطات انتهى بعض الفلاسفة ومن بينهم توماس هوبز إلى أنه لابد من وجود سلطة مطلقة وحكم غير مقيد يضبط صيرورة الحياة ، وما دامت السلطة قوية فإنها تمنع الفوضى وتدعم النظام ، داعما بذلك الملك الذي احتوى الصراع والأعباء ، مشيرا إلى أن فلسفة السلطة المدنية والسياسية والصناعة البشرية للتنين العملاق (الدولة) والعهود والمواثيق والولاء والقضاء هي محل تبادل بين الطرفين ويحكمها طرف واحد ، وحماية الملكية ودائرة النفوذ تتماشى وإطلاقية الحكم .

في حين انتهى مواطنه جون لوك إلى تدعيم سلطة الشعب الذي يرى أنه من حقه عزل الحاكم وتحليل المساعي يكون بعيدا عن مبدأ الرغبة والسيطرة وفي ظل الدين والقانون الأخلاقي الذي صنع الدولة ، والحكومات تتماشى ضمن هذه السيادة لتحقيق المدنية في العقد الاجتماعي ، وحالة الطبيعة إنما هي بوجود السيادة والحرية الشخصية بالحق والقانون وعدم الموافقة على السلطة المطلقة والتصرف العقلاني وفق نظرة إيجابية ، فلا سلطة تعلو فوق سلطة العقل والعدل وقوانين الطبيعة .

ومن ثم فالعقد الاجتماعي يخضع للتنازلات دون إلزام أو إكراه ، والمدنية التي دعا إليها الطرفان تكون في ظل سلطة علوية مهما كان نوعها لتصب أعباء ومتاعب الشعب في نهر الدولة الفردية كانت أو الجماعية ليتسنى لهذه الأخيرة معالجة المشاكل وحلّها.

ولا شك أنه إذا كان عدم الاهتمام بالجانب الميتافيزيقي الماورائي الذي يتعارض مع الماديات فالحكومة المدنية والعقد الاجتماعي والسلطة تكون في علاقة غير جيدة بالدين ككل أو الكنيسة التي كانت تسيّس شؤون العامة وتفرض قوانين كهنوتية من أجل فرض هذه السلطة لتحقيق عقدا اجتماعيا في ظل حكومة مدنية مستقرة على حدّ نظرتها .

ولأن العامل الروحي كان ولا يزال يطغى على الأفكار المفاهيم السابقة فإنه من الصعب التمييز بين القانون الإلهي الغيبي الذي يضمن المصادقية الحقيقية - إذا لم تلوثه يد البشر بالتحريف - والقانون الوضعي الذي سنّ وفق تجارب وفرضيات ومشاهدات محسوسة ووفق قوالب من نماذج أمكنة وأزمنة تحيط بالإنسان ، وبالتالي لا ريب أن يكون كل من لوك وهوبز قد جاءا بتحليل من نموذج عاشاه ليخرجا لنا بأفكار ودلالات تبدو منطقية للعيان ويبقى للزمن والتاريخ دوره في النقد والبحث والنخل والتصفية ، ويكون هناك منهج مستقيم واضح يدلنا على هذا الكيان ويرشدنا إلى سبيل التجربة.

وللغوص في فكر كل من لوك وهوبز وجب علينا محاولة الإجابة على الإشكالية القائلة: ما الإنسان السياسي ؟ وما الحكم المدني؟ وكيف يكون هذا الحكم من خلال سلطة الحاكم؟ وما مدى ارتباط السلطة بالمجتمع ؟ وما مبررات سلطة الحكم بالنسبة لكل من هوبز و لوك؟

يكتسي موضوع الحكم المدني أهمية بالغة منذ نشأ التجمعات المدنية حيث صار ملاذا للمفكرين والفلاسفة وغيرهم من رجال القانون، حيث أن منبع الصراعات غالبا ما يكون سياسيا وهذا ما جعل مفكري العصر الحديث والمعاصر يتحدثون على غرار سابقهم عن السلطة ومصادرها، وإن كانت نظرتهم لها مختلفة، كما تتجلى أهمية البحث في الواقع السياسي المعاصر الذي يترامى الأطراف والآراء بين الأنظمة والحكومات السلطات .

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج "التاريخي" و "المنهج التحليلي" لانسجابه مع طبيعة الموضوع

وفيما يخص المنهج التاريخي فكان الغرض منه عرض مجموعة الأفكار التي كانت سائدة قبل جون لوك وتوماس هوبز، أما المنهج التحليلي اعتمدنا فيه على تحليل مجموعة أفكار الفلسفة السياسية لدى الفيلسوفين السابق ذكرهما كما عرضنا أفكاره حول مفهوم السلطة والعقد الاجتماعي؛ وقد اعتمدنا أيضا في بعض الأحيان على "المنهج المقارن" نظرا لتعارضهما في بعض الأفكار.

كما اعتمدنا على عدة دراسات والمتمثلة في دراسة الطالبة بوحسون صابرينة بعنوان الموسوم بإشكالية فصل السلطات عند مونتيسكيو وجون جاك روسو دراسة تحليلية نقدية تطرقت فيها إلى فصل السلطات عند جون لوك والسلطة عند توماس هوبز، أما الدراسة الثانية تمثلت في فلسفة العقد الاجتماعي الجديد عند جون راوز من إعداد الطالب مطالسي حمي نور الدين، الذي تناول فيه أيضا نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز وجون لوك، أيضا دراسة تقدم بها الطالب مسلم حسن محمد عزيز المظفري بجامعة بغداد الموسومة بالفلسفة السياسية عند هوبز. كما كان دراسات إمام عبد الفتاح إمام نصيب كبير في بحثنا هذا والمتمثلة في كتابيه توماس هوبز فيلسوف العقلانية، وكتاب الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم.

أهم الصعوبات:

وقد واجهتني بعض الصعوبات منها تشابه الأفكار في الدراسات وبعض المراجع حيث أنها تختلف أحيانا في السياق اللغوي، والثانية أن جون لوك لم يكن مقررا في بداية البحث، وبعد الدراسة المعمقة وجدت نفسي مضطرا إلى دراسة أفكار جون لوك وهذا يبدو واضحا للمطالع لمذكرتي، حيث خصصت لدراستي جزء منها لعرض أفكار توماس هوبز والذي آخذ حصة الأسد من هذا البحث أما في ما يخص المبحث الأخير فإنني واجهت صعوبة فيما يخص قلة المراجع ذلك أن الموضوع معاصر مما جعلني أعتمد على المقالات والمواقع والمنشورات الإلكترونية.

دواعي الاختيار وآفاق البحث: إن تطور البحث الفلسفي المتواصل في مفهوم الإنسان بشكل عام والسياسة بشكل خاص أعطانا دفعة من أجل البحث في هذا المجال لمحاولة الإجابة عن أهم الإشكاليات الكبرى عن هذا الموضوع وربطه بالمجتمع المعاصر وما نتج عنه من نزاعات وصراعات عن السلطة كالربيع العربي وإزاحة بعض الحكام عن سدة الحكم.

أما الجانب الذاتي فهو الفضول والرغبة و القلق والميل للجانب السياسي داخل المجتمعات باختلافها من حيث الزمان والمكان وربط الأحداث من أجل إثراء الرصيد المعرفي.

كما اعتمدنا في عرض مجموعة الأفكار المتعلقة في بحثنا هذا على ثلاث فصول كل فصل يحتوي على مبحثين نعرضها كالآتي:

الفصل الأول: جينالوجيا و كرونولوجيا الحكم المدني

المبحث الأول: جينالوجيا الحكم المدني

المبحث الثاني: الطرح الكرونولوجي للحكم المدني

أما الفصل الثاني: معنون بمرجعية تاريخية

المبحث الأول: حالة الطبيعة عند جون لوك وهوبز

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي لدى الفيلسوفان

والفصل الثالث كان تحت عنوان الإنسان السياسي

وفيه تطرقنا إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الحكم المدني عند توماس هوبز وجون لوك

والمبحث الثاني: واقع المجتمع العربي المعاصر بين فكر جون لوك وتوماس هوبز

وفي آخر المطاف خلصنا إلى مجموعة من أهم الأفكار التي هي خلاصة نعرض فيها أهم أفكار توماس هوبز وجون لوك في الفلسفة السياسية، حيث تركنا المجال للمبحث المتواصل في بحثنا الأكاديمي هذا من أجل إعطاء تصور لأفكار هوبز وجون لوك فيما بعد الحداثة.

❖ المبحث الأول جينالوجيا الحكم المدني:

لمفهوم الحكم المدني وكذا الحكومة المدنية وجب علينا معرفة معاني الحكم المدني والدولة والسلطة والسيادة... كونها مصطلحات تدخل ضمن دائرة بحثنا هذا ولها علاقة ودلالات مترابطة فيما بينها كوننا نتعامل مع فيلسوفي العقد الاجتماعي كان لهم الأثر الجلي في الفلسفة السياسية الحديثة وبالتالي فما المقصود بالحكم المدني؟

1. الحكومة:

في الفرنسية Gouvernement

في الانجليزية Gouvernment, management

في اللاتينية Gubernatio

حكم عليه بالأمر، وحكم بينهم حكماً وحكومة، أي قضى، وحكموه بينهم أمروه أن يحكم .
يقال : حكمنا فلاناً فيما بيننا، أي أجزنا حكمه بيننا ، وحكمه في الأمر : فوض إليه الحكم فيه .

وحكمت وأحكمت وحكمت بمعنى منعت ورددت . وتحكم في الأمر جاز فيه حكمه، واحتكم في الأمر قبل التحكيم ، واحتكم الناس إلى الحاكم وتحاكموا تخاصموا إليه، وحاكمه إلى الحاكم دعاه.¹

1 – فالحكومة بالمعنى الشخص هي الهيئة المؤلفة من الأفراد الذين يقومون بتدبير شؤون الدولة: كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، والوزراء وسائر الموظفين . وتسمى هذه الهيئة بالسلطة التنفيذية ، وهي شخص معنوي له سلطة الأمر والنهي . وفي قول (مونتسكيو): الحكومات ثلاث: الحكومة الملكية، والحكومة الجمهورية ، والحكومة الاستبدادية، إشارة إلى هذا المعنى الشخص، وله قسمان أحدهما عام، والآخر خاص.

فالمقصود بالمعنى العام جميع سلطات الدولة : كالسلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية . والمقصود بالمعنى الخاص السلطة التنفيذية لا غير ، وهي الهيئة المؤلفة من رئيس الدولة ، والوزراء ، أو من الوزراء .

¹ - جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني ،بيروت لبنان ،دط ،1982، ص493.

2- والحكومة بالمعنى المجرد هي الحكم، أو فن الإدارة، والتدبي، والسياسة، كما في قولنا: الأصل في الحكومة تحقيق مطالب الشعب، ورعاية مصالح المواطنين، وحفظ حقوقهم، وكما في قول مونتسكيو: كلما كانت الحكومة أكثر ملائمة لمنازع الشعب، كانت إلى طبائع الأشياء أقرب

وهذا الحكم أما أن يكون عاماً: كتدبير شؤون الدولة، إدارة أعمالها، وتوجيه سياستها، وإما أن يكون خاصاً: كسياسة الإنسان نفسه، وسياسته أهل بيته... الخ. سواء أكان أكثر الحكم في الدولة توجيهاً لأفراد الشعب، أم إدارة لأعمالهم ومصالحهم، فهو في كلا الحالين علم وفن، عقل ووجدان.¹

2. المجتمع المدني:

لغة:

كلمة مركبة من مصطلح "Société" و "Civil" فالأولى كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما الثانية فكلمة لاتينية مشتقة من أصل civis وتعني المواطن، والأمر الذي نشير إليه هنا أن الاشتقاق ليس من "Civilisation" (مدنية)²

ولفظ civis في الترجمة العربية يعني مدني من المدينة أو التمدن، وتعني المدينة المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن مفهوم الشأن العام.³

اصطلاحاً: رغم الإجماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أن هناك اختلافاً نوعاً ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة.

¹ - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، دط، 1982، ص494.
² - نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص37.
 أنظر أيضاً: عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2000، ص64.
³ - المرجع نفسه، ص37.
 أنظر: مولود مسلم، المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جانفي، 2004، ص301.

وفي إطار محاولة ضبط تعريف للمفهوم فلن نخوض في جدلية تعدد التعريفات وما تثيره من مشاكل منهجية ونظرية كون كل تعريف يحتكم لمرجعيات ثقافية وتاريخية فكرية وإيديولوجية متباينة وإنما سنعرض أهم التعريفات التي تساعدنا في هذه الدراسة:

يعرف الأستاذ ريموند هيتيبوش المجتمع المدني على أنه "شبكة الاتحادات الطوعية التكوينية والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطانها"¹

3. السلطة:

في الفرنسية: Autorité

في الانجليزية: authority

في اللاتينية: auctoritas

السلطة في اللغة القدرة والقوة على شيء ،والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره، ولها عندنا عدة معان.²

كل ما يحدد سلوكا أو رأيا لاعتبارات خارجة عن القيمة الذاتية للأمر أو القضية المعروضة، وتطلق أيضا على الشخص الحجة، ومن أقدم صورها في تاريخ البشرية السلطة الأبوية التي ضاقت شيئا فشيئا وحلت محلها سلطة شيخ القبيلة، ثم سلطة حاكم المدينة، وخضع الفرد اليوم بوجه خاص لسلطة الدولة.³

والسلطة عبارة عن شخص أو جماعة لديها الحق بالقيام أو بطلب شيء ما، بل حتى الحق بطلب قيام الآخرين بشيء ما ، في العادة ولأسباب مقنعة ، تناقش السلطة صلبة "القوة"

¹ - المرجع السابق، ص 37.

أنظر أيضا: متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان، دط، 2002، ص 27.

² - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، مرجع سابق، ص 680.

³ - إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، دط ، 1983، ص 98

ليس فقط لأن المفهومين يتداخلان بطريقة مربكة، بل لأن كل منهما ضروري لي تحليل مناسب للأنظمة السياسية والقانونية.¹

1- السلطة الشرعية، وهي السلطة المعترف بها في القانون كسلطة الحاكم، والوالد والقائد

وهي مختلفة عن القوة لان صاحب السلطة الشرعية يوحى بالاحترام والثقة، على حين أن صاحب القوة يوحى بالخوف والحدز .
لذلك قيل أن سلطة الدولة في النظام الديمقراطي مستمدة من إرادة الشعب ،لان الفرض منها حفظ حقوق الناس وصيانة مصالحهم لا تسخيرهم لإرادة مستبد ظالم .ومن فرض سلطانه على الناس بالقوة، ولم يقلب قوته إلى حق، لم يضمن بقاء سلطانه .

2- والوحي الذي أنزله الله على أنبيائه، ولسنن الرسل، وقرارات المجامع المقدسة واجتهادات الأئمة، سلطة يمكن تسميتها بالسلطة الدينية.

3- وجمع السلطة سلطات، وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية، والسلطات التربوية، والسلطات القضائية، وغيرها².

¹ - تدهوندرتش، دليل إكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، ج1 ، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا ، دط ، دس، ص474.

² - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، مرجع سابق، ، ص680.

4. السيادة:

في الفرنسية: souveraineté

في الإنجليزية: sovereignty

السيد في اللغة المالك والملك، والمولى سيد العبيد، والخدم، والمتولي للجماعة الكثيرة، وكل من افترضت طاعته، وسيد كل شيء أشرفه وأرفعه وأعلاه، ومنه قولهم الخير الأعلى (souverain bien)

ويطلق السيد في علم السياسة على الفرد أو الجماعة من جهة ومن جهة ما هما متمتعان بسلطان في الدولة.

قال (روسو) في كتاب العقد الاجتماعي (contrat social): إن هذا الشخص العام (publique) الذي يتألف من اتحاد جميع الأشخاص الآخرين قد سمي في الماضي مدينة، وهو يسمى الآن جمهورية، أو هيئة سياسية، فإذا كان قابلاً ومنفعلاً سمي دولة، وإذا قرن بأمثاله سمي سلطة، وتعد السلطة التي يتمتع بها هذا الشخص منبعاً لجميع السلطات الأخرى ويطلق لفظ السيادة على استقلال الدولة من غيرها استقلالاً تاماً، وإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كان نظامها ديمقراطياً، وإذا كانت غير مستمدة منه كان نظامها ديكتاتورياً¹.

¹ - جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، مرجع سابق، ص 670.

5. العقد الاجتماعي:

بالفرنسية: Social

بالإنجليزية: Contrat

والعقد الاجتماعي (Contrat social) اتفاق افتراضي بين أفراد المجتمع يوجب على كل منهم وهو في الحالة الطبيعية أن يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة (Volonté générale) التي تنتظم بها حياة الكل .

قال روسو: " إن الإنسان يربح بالعقد الاجتماعي حريته المدنية وإن خسر به حريته الطبيعية " ⁽¹⁾ (J . J Rousseau . Contrat social. I VIII)

كما أنه جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية، وبمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع ،وبدا هذا في صور شتى من أشهرها العقد الاجتماعي لجان جاك روسو. ⁽²⁾

" وهو حسب روسو مجموع الموائيق أو المواضعات الأساسية التي تتضمنها الحياة في المجتمع على الرغم من كونها لم تعلن وربما لم ترصّن أبدا ترصينا شكليا والتي تكمن في المعادلة التالية:

(يضع كل منا شخصه وكامل قدرته على أساس الشراكة، في تصرف القيادة العليا للإرادة العامة، ونحن نستقبل كجسم واحد كل عضو بصفته جزءا لا يتجزأ من الكل)

إن العقد هو النموذج لكل المعاملات أو العلاقات الاجتماعية ⁽³⁾

¹ - المرجع السابق، ص82.

² - إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، مرجع سابق، ص119.

³ - أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر:خليل أحمد خليل، المجلد الأول، منشورات عويدات بيروت، باريس، دط، دس، ص224.

الذي يرى أيضا أنه عقد بمقتضاه يتنازل كل فرد عن نفسه وعن حقوقه للإرادة الكلية، ويصبح كل فرد جزءا لا يتجزأ من الكل.¹

والعقد الاجتماعي هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى ليكونوا المجتمع الذي يعيشون فيه، ترجع فكرة العقد الاجتماعي الى ايمان بعض المفكرين والفلاسفة بأن الدولة ليست مؤسسة أزلية وأن الانسانية قد مرت بمرحلة سابقة كان الناس فيها يعيشون بدون قوانين ولا حتى الدولة، ولكن افكار المفكرين عن تلك المرحلة السابقة لوجود الدولة كانت افكار خيالية، لم يكن القصد منها سوى المحافظة على حق الملكية الخاصة في ظل المجتمع القائم، ولقد كانت الخلافات بين المفكرين حول تفسير منشأ العقد الاجتماعي كبيراً، وانقسمو بصورة عامة الى فريقين، فريق يرى ان افراد المجتمع اتفقوا فيما بينهم على وضع ذلك العقد الضمني غير المكتوب واختاروا الحكومة التي تنفذه ومن ثم فان اولئك الناس، أي ذلك الشعب هو صاحب السلطان الاصلي وله كل الحق بأن يسحب ثقته من الحكومة متى شاء ولا سيما اذا لم تف ب الالتزامات المتفق عليها، والفريق الاخر من المفكرين اعتبروا العقد بمثابة تنازل نهائي من الشعب عن السلطات للحكومة والدولة وبالتالي فإن الدولة مخولة بسلطة حكم الشعب على النحو الذي تترأيه دون العودة الى استشارة الشعب، وظلت هذه الافكار عرضة لتطور متواصل حتى بعد صدور كتاب (العقد الاجتماعي) لـ (ج . ج . روسو)،²

¹ - مراد وهبة ، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2007، ص 421

² - الكيالي، عبد الوهاب، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، بيروت، ط1، 1974، ص 384.
وينظر أيضا (راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث، ج1، تر: جورج طعمة ، دار الثقافة للنشر، بيروت، لبنان ص 285)

❖ المبحث الثاني: الطرح الكرونولوجي للحكم المدني:

عادة يناقش المفكرون والباحثون، مفهوم المجتمع المدني سواء في تراث الفكر السياسي القديم أو الجديد، فنلاحظ الحضور القوي لعناصر ثلاثة: أولها: المواطن الفرد، ثانيها: المجتمع ككل، ثالثها: السلطة وعلى الرغم من وجود إجابات مختلفة لماهية المجتمع المدني¹ فالعناصر الثلاث السابقة، تشكل منظومة، في إطار محاولة التوفيق بين هذه العناصر وإذا ما راجعنا النظريات المختلفة- تاريخيا - فإننا سنلمس تغليب أحد هذه الأطراف على حساب الأطراف الأخرى

◀ الحضارة الشرقية القديمة

1- الكونفوشيوسية:

ترتكز أفكار الكونفوشيوسية على حياة الناس الفعلية، وعلى أهمية الممارسة علما أنه قد دافع عن فلسفة محافظة تناولت حقلي الأخلاق وفلسفة الدولة: إن الفضائل الأساسية هي: الإنسانية- العفة - الأدب - الحكمة - والولاء ، وهذه الفضائل تجد تحققها عبر العلاقات الانسانية بين: الحاكم وخدم الدولة، الأب والابن، والاخوة الكبار والصغار، الزوج والزوجة، الصديق والصديق

حيث يقوم استقرار الدولة على أخلاقية الافراد وعلى الدور المركزي الذي تمثله العائلة، والحاكم الحق هو الذي يحكم شعبه بما يمثل من نموذج أخلاقي، يلخص نص مقتبس من العقيدة البرى الترابط الأخلاقي بين الأفراد كما يلي:

إذا أراد أحدهم أن يحكم أرضه، فعليه أولا أن ينظم أمر أسرته، وإذا أراد أن يحافظ على انتظام أسرته فعليه أولا أن يمتلك قلبا طيبا، وإذا أراد أن يحسن التفكير فعليه أولا أن يصل إلى حسن الدراية²

¹ - أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر، دط، 2008، ص 45.

² - مجموعة مؤلفين، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، المكتبة الشرقية بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص23.

أما حالة الدولة على العموم فتتقرر تبعا للصفات الأخلاقية التي يتمتع بها الحاكم، فالحاكم الصالح يتبعه الناس من تلقاء أنفسهم على أن يكون هدفه الأعلى سعادة شعبه وأخلاقهم، ويعتقد "فون تري" أن الإنسان سيء بطبيعته ولا يمكن تحسينه إلا بالتربية والثقافة وبصعوبة.¹

2- الطاوية:

ترجع بدايات الطاوية شأن بدايات الكونفوشية إلى الاحتجاج الفلسفي على الظروف التي كانت سائدة في عصرها وعصر لاو تسو هو نفسه على وجه التقريب عصر كونفوشيوس²

وتكشف الاتهامات التي وجهها لاو تسو - والقاتلة بأن الفقر والجوع سببهما الحكام السيئون وأن الطمع والجشع تسببا في الحروب والمجازر وأن الرغبات في الثروة والسلطة والمجد تجلب دمار المجتمع - عن أن فلسفته قد استمدت إلهاما من القلق إزاء الأوضاع الاجتماعية الجديرة بالإدانة التي كانت سائدة في ذلك العصر. على الرغم من أنهما يستمدان إلهامهما من مصدر واحد إلا أنهما تطورتا بطرق مختلفة تمام الاختلاف بل ومتناقضة فبينما شددت الكونفوشية على خير البشر الأخلاقي باعتباره مفتاحا للسعادة أكد الطاويون على تناسق الطبيعة وكمالها. وقوام موقف الطاوي هو أن حيل البشر وأفاعيلهم تفضي إلى الشر والتعاسة ويتعين عليهم للعثور على السلام والرضا أن يتبعوا طريق الكون أو «تاو» الكون وأن يحققوا التوحد مع هذا التاو.³

¹ - المرجع السابق، ص23.

² - جون كولر، الفكر الشرقي القديم، تر: كامل يوسف حسين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص357.

³ - المرجع نفسه، ص358.

◀ الحضارة اليونانية:

1- أفلاطون: (428-348 ق.م)

يرى أفلاطون أن المجتمع طبقي، ويبرر هذا التمييز ويؤكد أنه يرى أن الطبيعة نفسها قد فرت هذا التمايز ويلجأ إلى استخدام الأسطورة لكي يقتنع بها أفراد المجتمع فيقول أن هناك من الأكاذيب ما هو ضروري، وهناك أكذوبة فينيقية قديمة تقول أن الناس جميعاً قد ولدوا من الأرض أمهم وعليهم حمايتها والدفاع عنها ولكن الإله الذي خلقهم منها خلط معدن بعهم بالذهب ليهبهم للحكم فهؤلاء أثمن الجميع وخلط بعضهم بالفضة وأعدهم للحراسة والحرب أما الباقي فقد أعدمهم للصناعة والزراعة وخلط طبيعتهم بالحديد والنحاس وعلى كل طبقة أن تقوم بالوظائف التي خصتها الطبيعة لتوليها يقول تمتاز دولتنا بأن الملاح يظل ملاحاً وليس قاضياً والإسكافي إسكافياً وهكذا¹.

فالمساواة بين الناس في نظر أفلاطون هو ظلم بعين ذاته فكيف يمكننا أن نساوي بين معدن الفضة والذهب والنحاس، وبالتالي لا يمكن أن نولي معدن الفضة ما يستحقه معدن الذهب، والعكس صحيح، بحيث أن لكل منهم وظيفة في المجتمع خلق من أجلها، وهذا ما يحدث التكامل بين أفراد المجتمع اليوناني

الحكم:

انتهى أفلاطون إلى القول بضرورة التوحيد بين وظيفة المعرفة وبين وظيفة الحكم السياسي وقد عبر عن هذا بقوله الشهير "مالم يتول الفلاسفة الحكم في الدول أو يتحول من نسميهم حكاماً إلى فلاسفة حقيقيين وما لم نر القدرة السياسية تتحد بالفلسفة وما لم تسن قوانين دقيقة تبعد من لم يجمعوا بين هاتين القوتين فلن تنتهي الشرور من الدول بل من الجنس البشري" ²

¹ - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، كلية الآداب، القاهرة، مصر، ط5، 1995 ص15

² - المرجع نفسه، ص16

2- أرسطو: (384ق.م - 322 ق.م)

تتعين الإشارة – بداية- إلى ثمة تعددا وتباينا في مواقف المفكرون السياسيين – على اختلاف عصورهم – من قضية أصل المجتمع السياسي، وقد كان الفيلسوف أرسطو رائد في مجال الاهتمام بتلك القضية، ففي ثنايا كتابه "السياسة" – والذي قدمه في القرن الرابع قبل الميلاد- كان ذلك الفيلسوف قد أشار إلى أن الانسان كائن اجتماعي سياسي بطبعه وذلك بأنه مخلوق ناقص ليس بمقدوره اشباع سائر حاجاته منفردا، وبالتالي فلا سبيل أمامه – إن هو أراد بلوغ غاياته وتحقيق كماله - إلا بالتعاون مع أنداده من بني البشر وعلى ذلك فإن أصل المجتمع السياسي – ارتباطا بفكرة أرسطو المتقدمة – هو في الطبع الاجتماعي السياسي للإنسان في معنى أن الانسان خلق اجتماعيا سياسيا¹

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفلسفة السياسية اليونانية حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أن أرسطو لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة عند أرسطو بصفة خاصة والفلسفة السياسية اليونانية بصفة عامة يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. و دعا أرسطو إلى تكوين مجتمع سياسي تسود فيه حرية التعبير عن الرأي و يقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة، ويحرم منها ومن حق المواطنة العمال و الأجانب والنساء²

كما نجد اتفاقا بين فكر الفارابي والمسلمين مع أرسطو حول تقسيم المهام، ودور كل واحد منهم في المجتمع وعليه يقول أرسطو.

"أن هناك من المجتمع من الأفراد والهيئات من يكونون بالنسبة للمدينة بمثابة القلب والرأس فلهم بحكم هذه المنزلة من الامتيازات ومن الأهمية مالا يمكن أن يدانيهم فيه من هم بمثابة

¹ - أحمد وهبان، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، مصر، دط، 2001، ص25.

² - صبري محمد خليل، مقال حول مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر الحديث ص25.

الأصبع والذراع، ويصف أرسطو المدينة بأنها موجودة بالطبيعة يفترض معارضته لآراء كثير من السياسيين"¹.

حيث يمثل الدولة بكيان عضوي يفوق في قيمته مجرد مجموع أجزائه ولا يكون للأجزاء فيه قيمة خارج الكل على نحو ما لا يكون لأعضاء الجسم قيمة خارج الجسم نفسه... ويترتب على هذا التصور العضوي للدولة أن تشبه الدولة الجسم الحي الذي يقوم كل جزء منه بوظيفة معينة لا قيمة لها خارج كيان الجسم وتتفاوت الوظائف بحسب قيمة العضو بالنسبة للكل وبحسب أهمية الوظيفة التي يقوم بها

لقد تناول أرسطو نشأة الدولة فاعتقد بأنها تنشأ نتيجة تطور تاريخي يبدأ بالأسرة وهي النوع البدائي للمجتمع ويمر بالقرية، وهي اتحاد عدة أسر، ويصل إلى الدولة التي هي المرحلة العليا للمجتمع، والصفة المميزة للدولة برأيه هي أنها توفر الظروف اللازمة للحياة المتمدنة المتعددة الحاجات، وهي لا تستمر في النمو إلا لكونها توفر حياة فاضلة للأفراد، وتشبع رغباتهم الأكثر تمدناً، والأكثر دلالة على طبيعتهم "والإنسان حيوان سياسي بطبعه" إذ أنه الكائن الوحيد الذي يعيش في المدن ويخضع نفسه للقوانين، وينتج جميع مظاهر الحضارة التي تمثل كمال التطور الإنساني فماهية الإنسان لا تتحقق كلياً إلا في الدولة- المدنية (polis)²

وكان المهيمن على المدن هو الملك الذي كان يعتبر إلهاً متجسماً كما كان الملك أنتيوخوس إيفانس يلقب نفسه، وفي وضعه هذا كان المواطنون يدينون له بولاء ثان فإذا ما تعارضت أوامره مع قوانينهم تحتم عليهم اعتبار هذا الولاء أسمى من ولايتهم لمدينهم، ولم يكن الملك نفسه مواطناً لأي مدينة بل كان خارج الجميع وفوق الجميع، فهو على حد قول أرسطو "أشبه بالآلة بين الناس"، والملك في هذا لوضع كان من بعض

¹ - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، 1995، ص29.

² - سليمان عصام، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص36.

الوجه إيدانا بمجيء الحاكم المؤلة في العصور التالية ورغم ذلك فقد بقيت المدينة كما هي، نواة حقيقية للحياة في ظل كل الملوك السيلوسيديين.¹

ويرى أرسطو أنه لا يمكن العيش خارج المدنية والانسان الذي يمكنه أن يعيش بدون الدولة، إما أن يكون حيوانا أو يكون إلهاً²

إن الدولة اليونانية في علاقاتها، بآلهتها، لا تحيد عن مبدأ سيادة الشعب ومجتمع الأحرار من الناس، وهم الذين يشكلون فيما بينهم وحدة بحكم الطبيعة أو بحكم الواقع الطبيعي، ويمكن أخيراً أن نضع الأمر في صورته العكسية فنقول أن مجتمعاً من هذا النوع يتمتع بحرية كاملة وحكم ذاتي غير منقوص، له أن يتوقع من أعضائه منتهى الولاء، وكان يلقى منهم هذا الولاء فعلاً، لأن موقفهم من الدولة يتلخص في أن الدولة ملك لنا ونحن ملك لها، وبما إن الفرد كانت تربطه بالمجتمع صلة الدم، فلحمة من لحمه وعظامه من عظامه، فإنه لن يفكر في أن تكون له حياة فردية قائمة بذاتها، بحيث يقول أرسطو: " يجب أن لا نظن أن أي فرد من الأفراد ينتمي إلى نفسه، فالأفراد جميعاً ينتمون إلى الدولة"³

فكان القانون هو المادة الروحية المشتركة في المجتمع، وقد عبر عنها في شكل مادي، وهو صاحب السيادة في المجتمع، والقوة التي تحقق تماسكه وبما أن هذه المادة يجب أن تنتشر بين الناس بالتعليم أصبحت مهمة الدولة أن تعلم مواطنيها وفق القانون حتى تسرى محتوياته في كياناتهم فيصبحون أهلاً لما يرثونه، حيث نلمس مبدأ أرسطو الأساسيين المتشابكين، وهما سيادة القانون وتربية المواطنين وفق هذا القانون،

¹ - باركر أرنست ، النظرية السياسية عند اليونان، تر: لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب للنشر القاهرة، مصر، دط، 1966، ص ص46، 47 .

² - سليمان عصام ، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص36

³ - باركر أرنست ، النظرية السياسية عند اليونان مرجع سابق، ص ص55.

كما يقول أرسطو:

" إن حكم القانون أفضل من حكم أي فرد واحد، ووفق هذا المبدأ نفسه، إذا كان الأفضل أن يكون الحكم في أيدي عدد من الأفراد، فإن هؤلاء الأفراد يجب أن كونوا حراسا على القانون وخداما له"

ويقول أيضا: "لا ترجى فائدة من أحسن القوانين، حتى ولو صادق عليها كل مواطن في الدولة، إلا إذا صاغ التعليم الناس، ودرّبهم التعود بحيث يشربون روح أن يكونوا حراسا على القانون وخداما له"¹

الحضارة الإسلامية:

1- الفارابي: (260هـ - 874 م) (339هـ - 950م)

يتجلى فكر الفارابي من خلال كتابه المدينة الفاضلة حيث يبين أن الخير والكمال الأقصى إنما ينال أولا بالمدينة، لا باجتماع الذي هو أنقص منها

ولما كان شأن الخير في الحقيقة أن يكون ينال بالاختيار والإرادة وكذلك الشرور إنما تكون بالإرادة والاختيار، أمكن أن تجعل المدينة للتعاون على بلوغ بعض الغايات التي هي شرور فلذلك كل مدينة يمكن أن ينال بها السعادة، فالمدينة التي يقصد بالإجماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة، هي المدينة الفاضلة .

إن اجتماعات الناس ومجتمعاتهم عند الفارابي وسيلة وليس غاية ذلك أن الغاية هي بلوغ الكمال الذي به تتأتى السعادة إلى الحياة وبلوغ السعادة يكون عن طريق الفضائل وأعمال الخير ولا يمكن للإنسان تحقيق ذلك دون التعاون مع الآخرين، والإنسان مفطور على ذلك

والمدينة الفاضلة عنده حيث يرى "أن المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة، هي المدينة الفاضلة، والاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل"¹

¹ - المرجع السابق، ص78.

حيث يرى أن هذه المدينة معمولة للفرد، وليس الفرد معمولاً لها وليس لأنها صالحة، ولكن بالرغم من أن المدينة قائمة باسمها على المواطنين بالنسبة لقيمتها فإنها تمونهم بكمية كبيرة من السعادة وبكمال في السعادة بحيث لا يستطيعون بلوغ هذه المكانة بأنفسهم وحدها خارجاً عن اتحادهم²

ولما كان الإنسان لا يستطيع أن يعيش في معزل عن الجماعة، لاحتاج كل فرد للآخر ولنيل الكمال حصلت المعمورة التي حدثت منها الاجتماعات

وهذه الاجتماعات منها الكاملة ومنها غير الكاملة والكاملة ثلاث: عظمى وهي اجتماع الجماعات في المعمورة، ووسطى وهي اجتماع أمة في جزء من المعمورة، وصغرى وهي اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة³

كما أن المدينة الفاضلة تضاد المدينة الجاهلية والمدينة الفاسقة والمدينة المبتدالة والمدينة الضالة.

وتنقسم المدينة عند الفارابي إلى ثلاث طبقات هي:

1. حكماء المدينة الفاضلة الذين يعرفون الحقائق ببراہین وببصائر أنفسهم أي بالحدس والأدلة البرهانية.
2. يليهم من يعرفون هذه الأشياء بالأدلة العقلية التي يقدمها لهم هؤلاء الفلاسفة فهم أتباع لهم ويسيروا على تصديقهم.
3. والباقيون يعرفونها بالمثلثات التي تحاكيها أي التشبيهات.⁴

فرئيس المدينة الفاضلة عند الفارابي هو كالعضو الرئيس في البدن يقتضي أن يكون الأكمل وفيه يقول الفارابي "وكما أن العضو الرئيس في البدن، هو بالطبع أكمل أعضائه

1 - فاروق سعد، مع الفارابي والمدن الفاضلة، دار الشروق للنشر القاهرة، مصر، ط1، 1982، ص ص، 58، 59.

2 - المرجع نفسه، ص 59.

3 - أبو نصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق بيروت، لبنان، ط دس، ص 117.

4 - أميرة حلمي مطر، الفلسفة، مرجع سابق، ص 44.

وأتمها في نفسه في ما يخصه، وله من كل ما يشارك فيه عضو آخر أفضله ودونه أيضا أعضاء رئيسة لما دونها، ورياستها دون رياسة الأول وهي تحت رياسة الأول، ترأس فيه غيره أفضله ودنه قوم مرؤوسون منه ويرأسون آخرين ونسبة السبب الأول إلى سائر الموجودات كنسبة ملك المدينة الفاضلة إلى سائر أجزائها¹

وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى، وفيها عضو واحد رئيس وهو القلب، وأعضاؤه تقرب مراتبها من ذلك الرئيس، وكل واحد منها جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله، ابتغاء لما هو بالطبع غرض ذلك الرئيس، وأعضاء آخر فيها قوى².

هنا يكمن دور الرئيس في المجتمع فصلاحه هو صلاح المجتمع لذلك ذكر لنا الفارابي سلفا صفات الرئيس وهذا استنادا لمعنى الحديث النبوي أنه إذا صلح القلب صلح الجسد كله.

فالمجتمع جسد واحد، بحيث أن كل فرد فيه عضو من أعضائه بحيث أن كل عضو يختلف عن الآخر حسب وظيفته ومكانته التي يشغلها في الجسد كالرئيس الذي يمثل القلب ويتدرج في وصف الأعضاء وصولا إلى من هم أقل شأنًا ودورا في هذا الجسد الاجتماعي ورئيس المدينة الفاضلة، كما يحدده الفارابي "ليس يمكن أن يكون أي إنسان اتفق، لأن الرئاسة إنما تكون بشيئين: أحدهما أن يكون بالفطرة والطبع معد لها، والثاني بالهيئة والملكة الإرادية"³

وعليه يورد الفارابي خصال وصفات يجب أن يتميز بها الرئيس وهي أن يكون تام الأعضاء، جيد الفهم والتصور، جيد الحفظ، جيد الفطنة، حسن العبارة، محبا للتعليم والاستفادة، غير شره على المشروب والمأكول والمنكوح، محبا للصدق، كبير النفس محبا

¹ - فاروق سعد، مع الفارابي والمدن الفاضلة، مرجع سابق، ص60.

² - أبو نصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، مرجع سابق، ص118.

³ - فاروق سعد، مع الفارابي والمدن الفاضلة، مرجع سابق، ص60.

للكرامة، أن يكون الدرهم والدنيا وسار أغراض الدنيا هينة عنده، أن يكون محبا للعدل ، أن يكون قوي العزيمة¹

2- الماوردي: * (364-450 هـ) (974-1058م)

يرى الماوردي أن الانسان كائن اجتماعي خلق ليعيش في مجتمع وباختلاف قدرات بني البشر وتباين صفاتهم، وتنوع سماتهم يتحقق للمجتمع تكامله، إنه التكامل الناجم عن تعاون أناس داخل مجتمع كل يقوم بوظيفة تتلائم مع قدراته، وبالتالي يحتاج كل منهم إلى الآخر²

فالقارئ لكتب الماوردي يلاحظ أنه ينظر إلى الأحكام الدستورية ووظائف الدولة والحاكم الذي يعبر عنه بالإمام الذي يجب أن يتصف بصفات تجعله أهلا للريادة والقيادة، وبالتالي تكون السلطة عنده بالإمامة التي يعتبرها منصبا دينيا وسياسيا بحيث يجمع بين السلطة الدينية والدنيوية في أن معا

حيث يرى: "ان الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ..." فهي أهم مناصب الدولة، بل هو يضفي عليها قدرا من القداسة لأن الإمامة خلافة للنبوة تستهدف حراسة الدين وولاية امور المسلمين وهي واجبة شرعا³

فالحاكم هو المنظم للدولة بحيث يجمع بين السلطة الروحية والسياسية، فلولا الحاكم لعاش الناس في فوضى وخراب ولعم الفساد، ويرى أن الإمامة فرض كالجهاد وطلب العلم فالإمام له قدسيته الخاصة كونه خليفة للأنبياء فهو من يسير أمور الدنيا ويوجههم لأمر الدين.

¹ - المرجع السابق، ص61.

* الماوردي: هو أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (974-1058م) - (364-450هـ) ولد بالبصرة من عائلة اشتهرت بصناعة ماء الورد وبيعه، ومن هذه الصناعة اشتق اسمه، كان فقيها من فقهاء المذهب الشافعي، وقد عمل بالقضاء في كثير من البلاد، وتميز بالشجاعة والعدل ومراعاة الضمير حتى وصل إلى منصب قاضي القضاة. (أنظر: إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، دط، دس، ص215).

² - أحمد وهبان، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي، ص30

³ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، دط، دس، ص216

حيث يقول الماوردي في كتابه الأحلام السلطانية: "أنه لولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين، وهمجا مضاعفين"¹

والانسان ميال إلى الصراع مع الآخرين للإنتفاع بالخيرات الدنيوية، فضلا عن كبريائه فإذا أحس بالذل فإنه يحاول إخضاع غيره وقهر خصومه وإذا لم تكن هنالك سلطة قهرية فإن الفوضى ستعم لا محالة، لكن كيف يمكن أن تقوم هذه السلطة أو ما يعرف بالإمامة شرعا.

فإذا قام بالخلافة من هو أهلها سقط فرضها عن الكافة، وإن لم يقم بها أخذ خرج من الناس فريقان أحدهما: أهل الاختيار حتى يختاروا إماما للأمة، والثاني أهل الإمامة حتى ينتصب أحدهم للأمة، وعلى هذين الفريقين "فرض الإمامة" على الناس مع مراعاة شروط معينة.²

أهل الاختيار: المقصود بأهل الاختيار "أهل العقد والحل" وهم الجماعة التي يوكل لها أمر اختيار الحاكم، ولما كان المنصب خطيرا فلا يمكن أن يقوم باختيار من يشغله أية جماعة كيفما اتفق، بل لابد أن تكون متصفة بثلاث خصال أساسية هي:

أ- العدالة الجامعة لشروطها

ويرى بعض الباحثين أن اشتراط العدالة هنا يعني التقوى والورع، وأن الحكمة التي يشترطها الماوردي نوعان: قولية وفعلية، فالقولية هي قول الحق والفعلية هي فعل الصواب.

ب- العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من لا يستحق الإمامة

ج- الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم وأعرف³

¹ - أحمد وهبان، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي، مرجع سابق، ص32

² - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص216

³ - المرجع نفسه، ص217

يلمح الماوردي إلى ما يسمى بالديمقراطية الإسلامية: بحيث لا وجود لسلطان بشري شامل طاع، ولا شرعية لسلطة مطلقة إلا سلطة الله، حيث بنى المسلمون عليها سلوكهم السياسي إذ ورد في أول إعلان سياسي للخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله "هذا رأيي فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني استغفر الله" وقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه للجماهير: "لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة" وبالتالي فإن أحسن القادة فإن الجماهير مدعوة لأن تحسن مثلهم، وإن أساءت القيادة فإن الجماهير ليست مأمورة بأن تجتنب إساءتهم أو تغض الطرف عنها وحسب¹

فظل الخلفاء مقيدون برأي الرعية من خلال المشورة في بعض أمور الحكم، حيث أنهم كانوا يلتقون بهم خمس مرات في صلاة الجماعة كل يوم على الأقل . فكان الحاكم كعامة الناس يمشون في الأسواق ويلتقون بهم ويتبادلون معهم النصيح والرؤى. فكان الحاكم نائباً عنهم ليس إلا.

شروط الإمام:

يورد الماوردي بعض الشروط الخاصة بالإمام منها النسب رغم اختلاف بعض المفكرين حول هذا الشرط، لكن الماوردي يرى وجوب النسب من خلال تمسكه بنص الحديث الشريف "الأئمة من قريش" وقوله عليه السلام "قدموا قريشا ولا تتقدموها"

ولهذا نراه يقول " ليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه ولا قول لمخالف له..."²

وبالتالي فتأكيده للنسب لا غبار عليه عكس ما جاء به أبو بكر الباقلاني

كما يجب على الحاكم أن يكون سليم الحواس والأعضاء من العوائق التي تمنع الحركة الكاملة، أو سرعة النهوض لتدبير أمور الدولة، فهو شرط يتعلق بالقدرات العقلية والبدنية للحاكم³

¹ - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر للنشر دمشق، سوريا، ط1، 2010، ص223.

² - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص219.

³ - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص100.

فلا يمكن أن يوكل الحكم إلى شخص منقوص القدرات وهذا لأنه لن يستطيع إدارة البلاد، وحتى لا تدار الأمور من وراء ظهره فتصبح السلطة مقرونة بأناس ذات مصالح وطموحات خاصة .

واجبات الامام:

1. حفظ الدين على أصوله المستقرة
2. تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين
3. الاهتمام بالزمن في الداخل والخارج حتى يعيش الناس آمنين في الحل والترحال
4. إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك
5. تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة لحماية البلاد من الأعداء
6. جهاد من عاند الإسلام حتى يسلم
7. فرض الخراج والصدقات على ما أوجبه الشرع
8. تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال وعدم الإسراف فيه
9. مراعاة الدقة في تعيين الموظفين في الدولة
10. مباشرة الأمور وتصفح الأحوال بنفسه¹

يرى الماوردي أن الخلافة لا يجب الاشتراك فيها، وبالتالي فالإمام له سلطة مطلقة ما دام ضميره هو المحكم مادام يستمد أحكامه من القرآن الكريم والسنة النبوية، وبالتالي فمعاملته للرعية كمعاملة الأب لأبنائه، أما مسألة اختيار الحاكم فهي شكلية فقط.

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص ص 222، 223

3- ابن خلدون: (1332-1406م)

نجد صدى فكرة التعاون الاجتماعي عند ابن خلدون واضحاً، وهو يغبر عن ذلك بقوله: الاجتماع الانساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم عن ذلك: الاجتماع الانساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم إن الإنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران¹

ومالم يكن هذا التعاون فلا يحصل له أيضا دفاع عن نفسه لفقدان السلاح، فيكون فريسة للحيوانات ويعاجله الهلاك عن مدى حياته ويبطل نوع البشر، وإذا كان التعاون حصل لله القوت للغذاء والسلاح للمدافعة، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه، فإن هذا الاجتماع ضروري للنوع الإنساني وإلا لم يكمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم بهم واستخلافه إياهم وهذا هو معنى العمران²

الحاجة إلى الاجتماع والحكم:

يرى ابن خلدون أن الاجتماع ضروري من أجل القوت وأكفاء الحاجة ولأن العدوان طبيعي في الحيوان- ولكل حيوان عضو يدافع به عن نفسه ولكن الإنسان ليس له سوى الفكر واليد- اليد مهيئة لصانع الآلات والفرد الانساني عاجز وحده عن مقاومة الحيوان، وهو محتاج للتغلب عليه بالتعاون مع أبناء جنسه ولكن هذا الاجتماع لو حصل للبشر وتم العمران فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباع الإنسان الحيوانية من ميل للعدوان والظلم³ وعليه يجب كبح هذه الميول العدوانية والطبيعة الحيوانية بسلطة ويد قاهرة، لكن هذه اليد القاهرة للانصياع والانقياد للرئيس الذي ينظم الدولة

حيث يرى أن الحياة الاجتماعية تتطلب نظاما سياسيا فتنشأ الدولة وهي أهم المؤسسات الاجتماعية حين تتغلب جماعة من البدو ذات عصبية فتأسس الدولة أو الملك؛ ذلك لأن الملك لا يحصل إلى بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية- واتفاق الاهواء على المطالبة،

¹- مصطفى سيد أحمد صقر، نظرية الدولة عند الفارابي، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، دط، 1989، ص17.

²- المرجع نفسه. ص18.

³- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص51.

وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعرفة من الله في إقامة دينه، فالحاكم السياسي ضروري للإنسان ضرورة الاجتماع له¹

ذهب ابن خلدون إلى القول بأن الدين هو عامل من أهم عوامل استتباب الحكم، ولما كانت الغاية من السياسة هي تحقيق الخير الأقصى للإنسان في الدنيا والآخرة فقد فرق بين نوعين من الحكم السياسي، حكم يتجه إلى خير المحكومين في الدنيا والآخرة وهذه هي السياسة الشرعية التي تستند إلى الشريعة ولكن هناك حكم يتجه إما إلى خير الرعية أو الحكام في هذه الدنيا، وهذه هي سياسة عقلية دنيوية وهي تستمد من العقل بغير الاستعانة بالوحي الالهي

ويقول إن الاجتماع للبشر ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه وأنه لا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمهم فيه تارة يكون يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يتوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بمصالح في العقابة ولمراعاته تجاه العباد في الآخرة والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط"

وبالتالي فالسياسة الشرعية مستمدة من الوحي الالهي للأنبياء والحاكم هنا إما أن يكون نبيا أو خليفة له أو عالما لأصول الشريعة ومطبقا لها، فيكون النفع دينيا ودنيويا كما يحدد أربعة شروط وصفات الحاكم أو الخليفة الذي يستند لحكمه بالإجماع وهي "العلم والعدالة، والكفاية، وسلامة الحواس والأعضاء"

أما فيما يخص الرياسة فهو يرى أنها تكون بالغلب وهذا الغلب يكون بالعصبية* "فلا بد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم، أقروا بالاذعان والاتباع"¹

¹ - المرجع السابق، ص53.

* العصبية: يعرفها ابن خلدون بأنها النعرة على القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ظلم أو تصيبهم هلكة- ومصدر العصبية هو النسب غير أنه لا بد أن ترتبط بالولاء والحلف ويرب مثلا لها كعصبية قريش أيام الخلفاء الراشدين والدولة الأموية (أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، مرجع سابق، ص53).

وبالتالي فالرياسة تكون بالعصبية الأقوى، فالعصبية تنبثق من حالة البداوة؛ والدولة تنشأ من حالة البداوة صعودا بشعبها إلى الحضرة.

◀ العصر الحديث:

هناك ثلاث محاور رئيسية دار حولها خطاب الفلاسفة والمفكرين في العصر الحديث، أولها وجود "حالة الطبيعة"، في مقابل حالة المجتمع وهنا حالة الطبيعة قد تكون شرا للإنسان لا ضوابط ولا موانع تحول دون القانون الطبيعي، وهو مصدر شقاء كما تحدث عنها هوبز وكما يرى روسو أن حالة الطبيعة تؤدي إلى اضطراب وفوضى عارمين، وبالتالي لا بد من الانتهاء إلى إقرار تعاقد اجتماعي بين الجميع داخل المجتمع.²

"أما العقد الاجتماعي" يتم بين طرفين، وهو قائم على احترام مجموعة من المبادئ يتم الاعلان عنها أو تقنينها، وبيان وفهم حقوق وواجبات كل طرف، وآليات إدارة أية اختلافات أو نزاعات بين الأطراف وهنا تكتسب نظرية المجتمع المدني عمقا أكبر صلابة.

حيث اختلف الفلاسفة والمفكرين حول طبيعة الواجبات بين الأطراف لكن فكرة العقد الاجتماعي كانت ركننا بارزا في نظرياتهم القائمة حول السياسة والدولة وغيرها... أما المحور الثالث فهو "السيادة" فقد طرحت عدة أسئلة تتعلق بمصدر السياسة وطبيعتها وحدودها ونشير بإيجاز إلى في هذا السياق إلى أن الاختلافات حول الإجابات تنوعت ما بين حق مطلق، وتنازلات وفقا لتعاقد اجتماعي، والوعي بـ الشعب³

مونتسكيو: (1689 – 1755)

كان هدف مونتسكيو واضح فهو يهدف إلى الفصل بين سلطات الحكومة الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية حتى تبقى في أيدي مختلفة فإذا اجتمعت اثنتان أو كلها في نفس الأيدي فإن السلطة تكون مقننة حسب الاغراض الشخصية .

¹ - محمد وقيع الله أحمد، مرجع سابق، ص119.

² - أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع العربي، مرجع سابق، ص47.

³ - المرجع السابق، ص47.

المجتمع والقوانين عند مونتسكيو:

أنه يجب سن القوانين حسب الطبيعة الجغرافية والبشرية للمجتمعات

إذا كان من الصحيح أن سجية النفس وأهواء القلب تختلفان إلى الغاية في مختلف الأقاليم فإن على القوانين أن تكون تابعة لاختلاف هذه الأهواء واختلاف هذه السجايا.¹

يبين لنا أن اختلاف الأقاليم له علاقة بالسجايا والأهواء وكيف أن المجتمعات التي تعيش في الأماكن الباردة تكون أكثر بأس على سبيل المثال مما يجعل اختلاف القوانين حسب الأقاليم فمنهم من هم سريعو كما يؤدي اختلاف أخلاق الناس حسب الطبيعة والجغرافيا التي يعيشون فيها

من الطبيعي أن تؤدي جودة الأرضين في بلد إلى الخضوع، فأهل الأرياف الذين يؤلف منهم فريق الشعب المهم ليسوا كثيري الغيرة على حريتهم، وذلك عن كثرة اشتغال وكثرة انهماك في شئونهم الخاصة؛ وذلك لأن الأرياف الطافحة أرزاقا تخشى السلب وتخشى الجيش، قال شيشرون في أتيكوس "ممن يؤلف الفريق الصالح؟ أرجال التجارة والأرياف الذين، إذا لم نتصور معارضتهم للملكية، نرى تساوي جميع الحكومات عندهم، ومن ثم هدوءهم؟". وهكذا توجد حكومة الفرد في البلدان الخصيبة غالباً، وتوجد حكومة الجماعة في البلدان غير الخصيبة، وهذا ما يكون معاوضة أحياناً²

لا تزرع البلاد بسبب خصبها، بل بسبب حريتها، إذا ما قسمت الأرض بالفكر فإن من دواعي الحيرة أن تُرى في معظم الأوقات صحار في أكثر أقسامها خصباً، وشعوب عظيمة في أقسام أرض تضمن بكل شيء كما يلوح³

وبالتالي فإن الشعوب تختلف ففيما بينها بالفكر والثقافة ما يعود بالإيجاب على جميع الأصعدة والمجالات، السياسية والاقتصادية وغيرها

¹ - مونتسكيو، روح الشرائع، ج1، تر: عادل زعير، كلمات عربية للترجمة والنشر القاهرة، مصر، دط، دس، ص549

² - المرجع السابق، ص679.

³ - المرجع نفسه، ص681.

اعتبر أن هذه القوانين، وإن كانت عامة، تحكم شعوب الأرض قاطبة، فمن المستحيل أن تكون نفسها في كل مجتمع. فهي تختلف وفقا للظروف الخاصة لكل مجتمع

أشكال الحكم:

- أ- الحكم الجمهوري: وهو الحكم الجمهور الذي تكون فيه سلطة السيادة للشعب بهيئته كلها، أو لجزء من الشعب فحسب
- ب- الحكم الملكي: أن واحدا يحكم غير أن الملكية لا تختلط بالإستبداد إذ يحكم الملك بموجب القوانين الأساسية التي تمارس بفضل سلطات متوسطة
- ج- الحكم الاستبدادي: هذا هو النمط الوحيد الذي يدينه مونتسكيو صراحة، أما طبيعته، فهي أن واحدا يحكم حسب نزوته، بلا قوانين ولا قواعد.¹

فصل السلطات:

لقد أضحي فصل السلطات بفضل مونتسكيو ضربا من العقيدة وتفصح المادة 16 من "إعلان حقوق الإنسان" "إن كل مجتمع لا تتأمن فيه ضمانات الحقوق ولا يتحدد فيه فصل السلطات ليس له دستور أبدا"²

¹ - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ج2، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2010، صص 532، 533.

² - المرجع السابق، ص 534.

ولكن في الواقع ليس لمذهب فصل السلطات عند مونتسكيو الأهمية التي عزاها له خلفاؤه، فهو يقتصر على التأكيد بأنه يجب على السلطة التنفيذية والسلطة القضائية أن لا توجد بين الأيدي ذاتها، غير أنه لا يفكر بتاتا بالمناداة بفصل صارم بين السلطات الثلاث، هذا الفصل الذي لم يكن يوجد من جهة أخرى في بريطانيا.

إن الفكرة الأساسية التي عالجها مونتسكيو هي أنه قد يسيء استعمال السلطة التي يتمتع به أو حتى لا يساء استعمالها يجب بمقتضى الأمور إقامة توازن بين السلطات من غير أن يكون باستطاعة إحداها شل أعمال الأخرى عندما تمارس عملا له علاقة بأعمال أخرى.

إن ما ينادي به مونتسكيو هو انسجام بين السلطات، وتخصيص واعٍ ومشارك لسلطة السيادة بين أجهزة ثلاثة، السيادة معاً للقوى السياسية الثلاث وكذلك للقوى الاجتماعية الثلاث "الملك والشعب والأرستقراطية"¹

¹ - المرجع نفسه، ص 335

• المبحث الأول: حالة الطبيعة

نشبت في انجلترا حرب أهلية بسبب الخلاف على سلطات الملك في فرض الضرائب بين شارل الأول وقواته من ناحية، والبرلمان الإنجليزي بقيادة أوليفر كرومويل (1599-1657) من ناحية أخرى واستمرت سبع سنوات حسمت في النهاية لصالح البرلمان، وإعدام الملك على المقصلة عام 1649م وإعلان جمهورية كرومويل التي إنتهت بوفاته عام 1658، وعودة الملك شارل الثاني (1630-1658) وتنصيبه ملكا عام 1660. وكان لا بد لهذه للحرب التي جعلت الفوضى تعم البلاد، أن تكون موضع تحليل وتشريح من الفلاسفة.¹

ونذكر من بين الفلاسفة الذين عايشوا هذه الأحداث ولم تكن أرائهم من العدم بل كان لهذه الظروف تأثير في مسارهم الفكري حيث انتهى توماس هوبز إلى أنه لابد من وجود سلطة مطلقة وما دامت السلطة قوية فإنها تمنع الفوضى وتدعم النظام، داعما بذلك الملك الذي احتوى الصراع . وخير الدليل على ذلك الفترة الممتدة ما بين "1649 إلى 1689 حيث عصفت الثورات السياسية والدينية ببريطانيا بعد إعدام الملك تشارلز الأول عندما كانت بلدا جمهوريا كنييا بلا ملك يقودها أوليفر كرومويل. ولم يحظى حكمه بالكثير من التأييد الشعبي، وقد تنفس العديد من الناس الصعداء عندما تم إعادة النظام الملكي للسلطة بعد موت كرومويل، إلا إنه كان كذلك رجلا ذو رؤية طبق إصلاحات بالغة الأهمية²

"

لكن في المقابل انتهى مواطنه جون لوك إلى تدعيم، سلطة الشعب، الذي يرى أنه من حقه عزل الحاكم، فهل هذا الموقف راجع إلى اختلافهما الفكري وفهم كل منهما للمجتمع المدني أم أن الخلفيات السياسية كانت سببا في ذلك؟

¹ - إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، دط، 2001، ص 265.

² - أحمد الزعبي و فيصل كريم، أفضل الأفلام الوثائقية _ تاريخ بريطانيا ،

<https://bestdocus.wordpress.com/historyofbritain/>

1. الطبيعة البشرية عند توماس هوبز:

ترى ماذا تكون حالة البشر إذا لم يكن هناك مجتمع مدني؟ وكيف يرتبط الناس ببعضهم البعض؟

يرى توماس هوبز* أن غياب السلطة العليا يدفعهم لأن يحرموا بعضهم البعض من خيارات الحياة .

فقد أكد على وجود حياة فطرية سابقة عن نشأة الجماعة، إلا أنها حياة فوضى وصراع حيث يدعونا إلى التفكير في ما يترتب عن وجود الإنسان في حالة الطبيعة بخصوص علاقته بالآخرين وأحواله النفسية ونوعية الحياة التي يعيشها، حيث يولي هاته المرحلة أهمية بالغة فهي مقدمة ومصدر أساسي يتأسس عليها تفكيره وأسلوبه ليبرز لنا ما يترتب عن غياب السلطة، ما جعله " يرفض الفكرة الأرسطية القائلة أن الإنسان حيوان سياسي رفضاً قاطعاً ..."¹

* - توماس هوبز فيلسوف إنجليزي. ولد في وستبورت في 5 نيسان 1588 ومات في هاردويك في 4 كانون الأول 1679 كان إبناً لقس وتردد على المدارس في مسقط رأسه. وبفضل تدخل عم له أكمل دراسته في ماغدالن هال بأكسفورد وفي عام 1608 دخل في خدمة آل كافنديش مؤدباً لويليم، كونت ديفونشاير الثاني، درس بعناد اليونانية وارتبط برابطة صداقة مع بيكون وبن جونسون وبعد وفاة تلميذه عام 1628 إنتقل إلى خدمة السير جرفيز كلينتون مؤدباً لابنه، ومكث عنده إلى عام 1631، تحول إهتمامه رويداً رويداً عن الأدب الكلاسيكية إلى العلوم تعرف بغاليلو وبعد عودته إلى إنجلترا عام 1627 نشبت على إثر افتتاح (البرلمان الطويل) اضطرابات سياسية خطيرة ساء معها حال قضية الحكم الملكي المطلق التي كان هوبز نصيرها بعدها أقام في فرنسا لينشر رسالتين هما مبادئ القانون الطبيعي و في الطبيعة الانسانية غادر باريس عام 1651 حيث تردد على ديكارت تمسك بأرائه القائلة بأولوية الدولة عن الكنيسة كما طبع كتاب التنتين Leviathan ذلك المؤلف الذي ارتبط باسمه عام واحد بعد عودته للندن كما صدرت أيضاً منه رسائل في الحرية والضرورة (1653) ، العناصر الفلسفية في الجسم وفي الانسان عامي 1655، 1658، كما ارتبط مذهبه الطبيعي الحسي بالمذهب الطبيعي لعصر النهضة الايطالية، وترتبط نظريته السياسية بنظرية ميكافيلي ومذهبه بالحكم المطلق بمذهب بودان. (أنظر: جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط3 دس، ص ص، 708، 709) .

1 - د- عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية- مركز الدراسات الوحدة العربية- ط2 (2000) ص 77.

"إن الإنسان، إذا نظر إليه في حالته الصافية كفرد معزول، وفي عدم قابليته الطبيعية للتواصل، يتمتع على كل الأشياء، بحق عام ومطلق؛ وبحق طبيعي في ممارسة قدراته الطبيعية: وهذا الحق هو الترجمة لقدرته غير المحدودة على استعمال إرادته في السعي وراء السعادة، أي في التحقيق المستمر لرغباته"¹

فهاجس كل فرد هو التغلب على الآخر وحفظ البقاء فالإنسان أناني بطبعه، بل هو عدو لأخيه الإنسان

"فالإنسان سئ وماكر ومدع وأناني وعنيف وحسود، فهو ذئب بالنسبة للإنسان الآخر هذه الصفات تجعله ميالا إلى الصراعات والنزاعات وعندما يترك الفرد على سجيته يغرق المجتمع في الفوضى والحرب"²

وعدم الثقة في الغير يجعل الإنسان يعيش حالة من الفوضى ما دام يحكمه مبدأ الرغبة فإذا رغب شخصان في شيء لا يستطيعان الاستمتاع به كلاهما فإنهما يصبحان عدوين فكل شخص يحاول إخضاع الآخر وتدميره لتحقيق رغبته فالإنسان أناني يحاول إخضاع الآخر لإشباع غريزته

" لكن الإنسان ليس وحيدا. فالفرد المساوي لفرد آخر، يجده كحد عقبة في وجه حقه المطلق، الحق المطلق لكل فرد آخر وقدرته. إن كل فرد يصادف في كل فرد منافسا له. وكل فرد يعتبر عدوا لكل فرد، وهو في حالة حرب، افتراضية مع الأقل، مع كل فرد وهكذا يصبح الكل في حالة حرب افتراضية على الأقل مع الكل وذلك نظرا لعدم وجود قوة قهرية توقف الكل عند حدهم وتلهمهم الشعور بخوف مفيد"³

¹ - جان جاك شوفالبيه، تاريخ الفكر السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت لبنان، ط5، 2006، ص325

² - توماس هوبز، الليثان، الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة- تر: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث- أبوظبي، ط1، 2011، ص132

³ - جان جاك شوفالبيه، تاريخ الفكر السياسي مرجع سابق، ص326.

وكما أشرنا إلى هاته المرحلة أنها تعتمد على مبدأ الرغبة والحرية المطلقة وتتمثل في قوانين تحكمها الرغبات الإنسانية فكل الطرق مباحة للحصول عليها بالنسبة له، وعليه فإنه لا وجود لقيم أخلاقية تقومه، فليست هناك قاعدة عامة للخير والشر، وما يعنى بالخير هو كل ما يحقق لهم لذة. مما يتمخض عنه حرب الانسان ضد الانسان وحرب الجميع ضد الجميع فيصبح القوي يأكل الضعيف فما تكسبه اليوم تفقده في الغد"¹

أي أن قانون الغاب هو السيد " فإما أن يكون هذا الصراع من أجل البقاء وأحيانا من أجل اللذة، فالكل يحاول تدمير الآخر وإخضاعه، فليس القوي بالضرورة هو الغازي دائما ويحظى برغباته، فما يحصده اليوم ويبنيه قد يعود لأناس آخرون موحدون ومصممون على أخذ ممتلكاته و حرите وحتى حياته فيكون مصير الغازي مهددا بالطريقة نفسها من قبل الآخر، وحتى من يغزون عليه نتيجة لانعدام المتبادل للثقة فيما بينهم فإنهم سيقتتلون إما بالقوة أو بالخداع."²

وبالتالي يكون محتما عليك مهاجمة الآخر قبل أن يهاجمك، فالدفاع ليس الحل الأمثل فتكون أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، حيث يميز هذه المرحلة هو البؤس والشقاء الذي يصيب الذات الإنسانية

فالناس لا يستمتعون بل بالعكس يحزنون كثيرا برفقة الآخرين ما لم تكن هناك قوة قادرة على ترهيبهم ،أما الآخر فيشكل عائقا ومصدر إزعاج فيعيش المجتمع بين القلق الدائم وفي هذه الحالة فإن السعادة لا تحل في غياب القانون والعدالة التي تكبح طبيعة البشر الشريرة.

فلا يمكن لأحد أن يكون ظالما أو مظلوما في اعتقادهم، وفكرة الخطأ والصواب والعدل والظلم لا مكان لها هنا حيث لا سلطة مشتركة ولا وجود للقانون ،ذلك أنه حيث لا

¹ - موقع اليوتوب محاضرة الفكر السياسي عند توماس هوبز، قناة الجامعة الاسلامية في النجف - 18 تشرين الثاني 2013م - <http://www.youtube.com/watch?v=YJRNIikUGIE>

² - توماس هوبز، اللفيثان، مصدر سابق ص 133.

توجد سلطة مشتركة لا يكون للقانون وجود؛ ففي الحرب تكون القوة والخداع هما الفضيلتان الأساسيتان.

مصادر الصراع:

إن الصراع بين الإنسان قائم بينه وبين أخيه الآخر، في حالة الطبيعة سواء كان هذا الصراع جلياً أم خفياً، فالأول يتمثل في الحروب والثاني استعداداً له وبالتالي لا تكون هذه الحروب من باب الرغبة فقط وإنما هناك عوامل ومصادر تزيد من حدة الصراع فما هي هاته العوامل؟

1- المساواة:

يرى توماس هوبز أن الناس متساوون في ملكات الجسم والعقل بصورة، أكبرها هو معروف من قبل والمساواة الأكثر هي القدرة المتساوية التي يمتلكها كل الناس لأن يقتل بعضهم البعض وهذه أكثر أهمية لأن الاهتمام هو الأكبر للناس هو المحافظة على الذات¹

وهذه المساواة تنقسم إلى قسمين

أ- **المساواة في القدرة:** وهي قدرات خاصة بالجسد وقدرات خاصة بالذهن حيث يقول إن كل الناس متساوون بالطبيعة أما اللا مساواة التي نعرفها الآن قد نشأت من القانون المدني على عكس ديكارت الذي يرى أن العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس "يرى هوبز أن الطبيعة قد جعلت البشر متساوين فمن المساواة ينبثق الحذر ومن الحذر تنشأ الحرب بين الناس، وفي الحالة السالف ذكرها نجد الأفراد متساوين

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع - دط 1985 ، ص307.

من حيث قدراتهم الجسدية والذهنية، لدرجة أنك قد تجد رجلاً أقوى في قدراته البدنية بوضوح من غيره، أو تجد شخصاً أعلى في درجة الذكاء من أشخاص آخرين¹ حيث يقول هوبز "أن الطبيعة جعلت الناس متساوين من حيث الإمكانيات والقدرات الجسمية والعقلية إلا أنه قد تظهر أحياناً بعض الفوارق كأن تغلب القدرة البدنية على العقلية أو العكس- وفيما يخص القدرة البدنية فإن الأضعف يمكنه القضاء على الأقوى إما بقوة خفية (الخداع) وإما بالتعاون مع من يواجهه نفس الخطر"² فلا يوجد من يستطيع حسم الصراع لنفسه أو أن يتميز عن غيره ويتفاضل عليهم سواء كان في الجسد أو في العقل وبالتالي فلا أحد يستطيع أن يتيقن بقدرته على تدمير الآخر، كونهم متساوون في قدرتهم على تحصيل القوة، فليس لأحد القدرة على أن يتسيد على الآخر، فيضل الصراع محتدماً فالكل قادر على ممارسة حقه الطبيعي.

ب- المساواة في الأمل:

ترتبط المساواة في الأمل منطقياً بالمساواة في القدرة فإذا كانت القوى بين الأفراد متساوية وغير متفاوتة، فإننا لن نجد بالضرورة فئة مغلوباً على حالها، بل سنجد أن ما الشعور بالطموح بين الأفراد يكون متبادلاً فلا أحد أقوى أو أضعف من الآخر

" من هذه المساواة في القدرة تنشأ مساواة في الأمل بتحقيق الغايات، لذلك إذا رغب شخصان بشيء واحد لا يقدران على الاستمتاع به كلاهما، فإنهما يصبحان عدوين وفي طريقهما إلى غايتيهما (حفظ نفسيهما) يحاول كل منهما تدمير أو إخضاع الآخر"³

وبالتالي فإن المسألة هي مسألة قوة لا غير بحيث أن الضعيف الذي يحس بالخطر عليه أن لا يخوض في حرب مع من هو أقوى منه وعليه أن يسعى للسلم معه فيقوم

¹ - المرجع السابق، ص 270.

² - Thomas hobbes, léviathan, traduction par Gérard Mairet, Gallimard, 2000, pp220.

³ - إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، منشورات مكتب الفكر والتوعى للإتحاد الوطني الكردستاني، ط 1 2012، ص 121

بتجيله كي لا يلحق الضرر به، لكن إذا أحس أنه يكافئ الآخر في ميزان القوى أو يفوقه حنكة ودهاء فإن الثقة والأمل يجعله يدرك بإمكانية إخضاع الآخر وهذا الشعور يكون متبادلاً بين الأفراد والجماعات ما يسبب فوضى تكتسيها حرب عارمة.

"وما دام الناس متساوين في قدراتهم فسوف يحدوهم الأمل في الوصول إلى ما يشتهون وكيف يتسرب اليأس في نفوسهم وهم يشعرون أنهم قادرون على بلوغ أهدافهم كيف يدب اليأس إلى الضعيف بدنياً إن كان يعرف أنه قوي من جوانب أخرى... كيف يمكنه أن يستسلم ما دام الأمل قائماً في الوصول إلى غايته"¹

فلا وجود لليأس في عند الضعفاء ما دامت هنالك قوى بديلة عن القوة الجسمية وحتى الذهنية "لأن طبيعة الإنسان ومهما يكن عدد الذين نعتقد أنهم أكثر ذكاء أو أكثر علماً إلا أننا نسيء الفهم بأن هناك العديد من منهم أكثر حكمة"²

" فالضعيف جسمياً سلاحه المكر والدهاء والحيلة وهذه الصفات تخوله لأن يشكل خطراً على الآخر أما الضعف فهو انعدام للثقة

ج- الأغراض المتضاربة:

يشير هذا الموضوع إلى ما هو خارج الذات البشرية من انفعالات وعواطف أي يرتبط بالعالم الخارجي رغم أن هذا المصدر سبب مباشر في الصراع الذي له علاقة بالمصدرين السابقين

يقول هوبز "العلة الأكثر شيوعاً لرغبة الناس في إيذاء بعضهم بعضاً تنشأ عن أن كثيرين منهم يرغبون في الشيء نفسه، وفي نفس الوقت فلا هم قادرين على الاستمتاع به وهم جميع أعني الاستمتاع المشترك، ولا هم قادرون على اقتسامه فيما بينهم.

وها هنا يبرز سؤال هام: من منهم هو الأقوى؟ ! تلك مسألة لا يحسمها سوى السيف..."¹

¹ - إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ،مرجع سابق ،ص308

² Thomas Hobbes, Léviathan, p 221

لكن أليس هنالك طرق كالغيرية والأريحية تجعلنا نتفادى الاحتكام إلى السيف؟

"إننا نتحدث عن حالة الطبيعة التي تخضع لمبدأ أساسي هو المحافظة على الذات وتدعيم وجودها، ومن ثم فإن الانفعالات والعواطف السائدة هي الأنانية وحب الذات

ويكون المحرك والدافع إليها هو غريزة البقاء وحدها وبمعنى آخر (وهذا هو الوجه الثاني من العملة) فإن الفضائل الاجتماعية كالغيرة والأريحية والمحبة لا تظهر إلا في مجتمع، فالحياة الاجتماعية والمجتمع المستقر والمنظم هي شروط ضرورية لظهور الغيرية"²

وإشباع الرغبات عند هوبز لا يعني الرغبات المادية وحدها، كما أنه لا يعني الحصول على أشياء مادية فحسب بل أن هنالك أغراضاً معنوية أو روحية، إن صح التعبير يسعى الإنسان للوصول إليها أيضاً، فلا وجود للحوار والتفاهم

"قد تكون المتعة الروحية في دراسة موضوع ما، أو الوصول إلى منصب رفيع أو مكانة اجتماعية سامية، أو شهرة عريضة، أو سمعة طيبة ... فهي الهدف الذي أسعى إليه ..."³

بحيث يرى بأن هنالك إمكانية في التنازل عن شيء مادي مقابل مصلحة ما قد تكون سلمية أو مكانة مرموقة في المجتمع

"... غير أن هذه الحالة الطبيعية تؤدي إلى التناقض: لقد كان الهدف الأساسي المحافظة على الذات، مع أنه مهدد بالقضاء عليه في أي وقت، فإذا كان من حقي أن أستخدم كافة الوسائل المتاحة للبقاء والمحافظة على الذات، فإن للآخرين الحق نفسه، ومن هنا فأنا معرض للموت في أية لحظة ممن يتربصون بي الدوائر، وهذا الإحساس بالخطر

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 310.

² - المرجع نفسه، ص 310، 311

³ - المرجع نفسه، 312

الدائم وعدم الأمان هو الذي دفع الناس إلى التنازل عن حقهم في الدفاع عن أنفسهم بوسائلهم الخاصة، إلى سلطة تحميهم وتحقق لهم المحافظة على الذات"¹

فالمساواة المنافسة والتطلع إلى المجد هي العوامل الأساسية والكبرى التي تزيد من حدة الصراع وتغذيه، وهي لا تقتصر على حالة الطبيعة فقط وإنما تتعداها إلى المجتمع المدني

"وتبعاً لأراء هوبز فإن طبيعة الإنسان قد ركبت فيه ثلاث أسباب تدفعه للتورط في حالة الحرب الشاملة أو (حرب الكل ضد الكل) كما سماها. الدافع الأول: يحثه للحرب من أجل الكسب المادي. والدافع الثاني يقوده لركوب الحرب طلباً للسلامة، وأما الدافع الثالث فيزين له ركوب الحرب كوسيلة لنيل السمعة والصيت الحسن"²

2- التنافس:

"أشرنا إلى أن (هوبز)، يذهب إلى أن الناس متساوون في القدرات الطبيعية، بدنية وذهنية، ونتيجة لطبيعة الظروف (محدودية الموارد الطبيعية)، والتي جعلت كل فرد يرغب في الأشياء نفسها التي يرغب كل واحد منهم فيها، فذلك مما أدى إلى ما يسمى بـ (الأغراض المتضاربة – in compatible objectives)، فكل فرد يسعى إلى إشباع رغباته، فقد أرغب (أنا) و (هو)، في الشيء نفسه، عندئذ يصبح النزاع بيننا ممكناً ويتحول إلى صراع،"³

¹ - - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، دراسة في فلسفة الحكم- المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، 2002، ص 272.

² - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 153

3 - مجلة الحوار، توماس هوبز وماهية طبيعة الإنسان، أربيل، كردستان، الأحد، 1 مارس، 2015.

<http://www.elhioar.com/article/D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.html>

هنا تتمثل الأنانية التي تحدث عنها هوبز فكل منهم يسعى لإشباع رغباته، لكن غالبا ما يصطدم بالهو الذي يمثل الطرف الآخر الذي يحايثه في نفس الحالة، وبالتالي يكون الشعور بالخوف وهذا الخوف ليس من الآخر فحسب بل من فقدان الشيء المراد الحصول عليه وغالبا ما يكون ضروري ولا يستطيع أي من الطرفين التنازل عنه، ما يتمخض عنه صراع محتدم فكل منهما يسعى لإزالة الآخر عن طريقه .

"فهناك الكثير من الأشياء يمكن أن تكون موضع تنافس بين البشر في الحالة الطبيعية الأولى، فهم قد يتنافسون على الثروة، أو الوصول إلى المناصب الرفيعة (السعي لاكتساب إعجاب الناس بهم)، أو غيرها، فيؤدي كل ذلك إلى استعداد للحرب في البداية، ثم يتحول إلى عداة وحرب وقتال، ذلك لأن الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خصمه بقتله أو قهره أو إخضاعه لسيطرته، أو العمل على أن يحل محله بالاستئصال أو الطرد"¹

فالكل يكون في حالة تأهب واستعداد لإخضاع الآخر، ما دام الأفراد متساوون في القوة فكل منهم كبرياءه، فلا يكون الحل إلا بالسيف لنيل الغاية التي لن تكون سلمية في أحسن الأحوال كون كل منهم يسعى بالتفاخر والتباهي وإبراز قوته أضف إلى ذلك، أنه لا مكان للتعايش في مجتمع يسوده الشك والقلق والخداع فكل حل سلمي من أحد الطرفين يشعر الآخر بأنه أقوى منه وهذا نادرا ما يحدث لكن ما يتفق عنه هو أن الحل لا يكون إلا بالصراع والثمار سواء مناصب أو موارد تكون من نصيب الغلبة.

¹ - المرجع السابق.

3 -المجد:

يرى (هوبز)، بأن التطلع إلى (المجد)*، يمكن أن يعد مصدراً رئيسياً من مصادر الصراع بين البشر في حالة الطبيعة، فكل فرد في هذه الحالة ينتظر من الآخر أن يعطيه قيمة معينة، أو يقدره حق قدره، وهذا (القدر)، هو الدرجة التي يعطيها لنفسه، فعلى نحو ما يقدر نفسه يريد من الآخرين أن يقدروه، ولما كانت هناك دلائل كثيرة تشير إلى احتقاره أو الحط من قدره، فأن من الطبيعي أن يحاول أن ينتزع من محتقريه قيمة أعظم عن طريق إلحاق الأذى بهم(1)،

قد يكون الصراع من أجل أمور تافهة " مثل كلمة أو ابتسامة أو اختلاف في الرأي أو أية علامة أخرى على الحط من قيمتهم إما مباشرة في شخصهم، أو من خلال عائلتهم أو أصدقائهم أو أمتهم أو مهنتهم أو اسمهم "2

يسعى الإنسان إلى اكتساب احترام الغير لا لشيء إلا للسمعة والرياء، وهاجس السمعة يتطلب استعمال القوة لمواجهة كل من تسول له نفسه التقليل من شأنهم والمس بكرامتهم من خلال الاستهزاء بهم ونشر الأقاويل التي تسيء إليهم وتحط من قدرهم إلى غير ذلك مما يتسبب في الإساءة إلى أفراد الأسرة أو الأقارب أو أفراد الجماعة التي ينتمي إليها ويتعصب لها.

"ويسمي هوبز كل اللذات اللاجسمية، أو اللاحسية بلذات العقل، وكل لذات العقل مستمدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من التباهي والفخر ويقوم التباهي والفخر على الآراء الجيدة التي يستقبلها الإنسان، أو تكون له عن نفسه، أو عن قوته وتقوم بالآراء باستمرار على مقارنات بالآخرين وكل شخص يرغب في أن يقدره الآخرون كما يقدر

¹ - محمد، علي عبد المعطي، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية دط، 1983. ص 288.

² - توماس هوبز اللوفيثان ، مرجع سابق، ص134.

نفسه وبالتالي يسبب علامات الازدراء، والخط من قدره، على استعداد تام لأن يدمر أولئك الذين يقللون من شأنه¹

فالإنسان لا يمتلك الرغبة أصلاً في مرافقة الغير أو معاشرته طالما لم توجد قوة يخشاها جميع الأفراد ويحترمونها في نفس الوقت. يرجع السبب في ذلك، حسب هوبز، إلى أن كل فرد يرغب في أن ينظر إليه الغير بنفس النظرة التي ينظر بها هو إلى نفسه ويجب أن يقدره الغير بمقدار ما يقدر هو نفسه. أو بالأحرى أن يتفاضل عليهم و ينظر إلى أنه أعلى منهم شأن فإذا بدا له من تصرفات الغير إزاءه ما يدل على الكراهية أو التقليل من قيمته، عمل جاهداً على انتزاع نوع من الاحترام منه بالقوة .

2. حالة الطبيعة عند جون لوك:

إن الفكرة التي تبناها لوك تختلف تماماً مع الفكرة التي تبناها هوبز فقد أشار انه لا توجد سيادة لشخص على آخر وهو يؤمن بالحرية الشخصية، وهو لا يوافق على السلطة المطلقة المتمثلة في شخص الحاكم، وإذا كان هوبز قد أشار في نظريته في النفس البشرية لا تملك السيطرة على ذاتها في ظل غياب السلطة والعيش في حياة طبيعية الإنسان

¹ - ليونستراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج1، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الاعلى للثقافة ، دط 2005، ص 578.

إن جون لوك* في كتابه الحكومة المدنية سنة 1690م "يذهب إلى أن الحالة الطبيعية لم تكن حالة حرب، بل كانت حالة يتصرف على أساسا عقلي إلا أن الحالة لم تخلو من متاعب بسبب فساد بعض الأفراد، الذين كان يعوزهم ثلاث أشياء، قانون مستقر قاض عادل، وقوة تنفيذ القانون أي السلطات الرئيسية الثلاث، التشريعية، القضائية التنفيذية.¹"

حيث يرى جون لوك أن الإنسان بطبعه خير وطيب بطبعه ومحب لأخيه الإنسان فهو يعارض هوبز الذي يرى أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، فالحالة الطبيعية هي حالة سلم وتآخي بين الفرد والآخر تسودها المحبة التي يراها شيء فطري في الإنسان فكل منهم لا يحب أن يتأذى غيره

"فحسب لوك، تمثل حالة الطبيعة حالة "الحرية وإن كانت نسبيا" التي يتعين على الأفراد فيها أن ينظموا أفعالهم ويتصرفوا في أملاكهم، وذويهم بالطريقة التي يرونها مناسبة في إطار ما يربطهم بقوانين الطبيعة، وبدون استئذان أو الاعتماد على إرادة أي شخص آخر في هذا السياق يتعامل الناس كأشخاص متساوين بين بعضهم

البعض لأن السلطة والقضاء محل تبادل وحيث لا يملك أحدهما أكثر من الآخر هذا ولا تعد حالة الطبيعة عند لوك حالة الاستباحة، كما هي في نظرة هوبز لحالة الطبيعة

* جون لوك: John Lock فيلسوف وطبيب إنجليزي ولد عام 1632، كان أبوه محاميا خاض غمار الحرب الأهلية دفاعا عن البرلمان/ فنشأ الابن على حب الحرية، وظل متعلقا بها. دخل مدرسة (وستمنستر)، تلقى بها اللغات، ثم دخل إكسفورد وتابع الدراسات المؤدية إلى الكهنوت. لم يهتم بالفلسفة إلا حين قرأ لديكارت. درس الطب ونشر رسالة في التشريح سنة 1688 وانتخب عضوا في الجمعية الملكية. اضطره النزاع بين حزب البرلمان وتشارل الاول من مغادرة إنجلترا إلى فرنسا مرتين 1672، 1675 ثم إلى هولندا سنة 1683 حتى نشوب ثورة 1688، عاد إلى وطنه في السنة التالية، وفي هذا الشطر من حياته ساهم في جميع الحركات الفكرية التي كان يضطرب بها عصره وصنف بها كتبها هي ((رسالة إلى الاكليروس))، و((خواطر في الجمهورية الرومانية)). و ((الحكومة المدنية))، و ((خواطر في التربية))، وكانت شهرته قد ازدادت حتى عرفت أوروبا كلها أنه يناصر الحرية.

¹ - صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، دراسة مقارنة ، العدد العاشر ،مركز دراسات الكوفة -جامعة الكوفة، 2008، ص108

كحالة حرب كما أنها ليست محكومة كما كانت عند هوبز بواسطة أشخاص يسعون للسيطرة والتحكم في حياة الآخرين"¹

فجون لوك نظر بالاجابية على هذه الفطرة بأنها ترغب الناس في التعاون مع بعضهم البعض وتجعلهم سواسية في ظل هذه العلاقة الطبيعية أي أن الاختلافات تأتي من أسلوب التربية المتبع بعد ذلك، وبذلك يكون لكل إنسان حقوق مطلقة طبيعية.

إن حالة الطبيعة يحكمها قانون الطبيعة وهو يضطر كل واحد ألا يضر الآخر في حياته وصحته وحريته وممتلكاته لأن الناس جميعاً من صنع القادر وهم جميعاً رعية حاكم واحد، أنهم ملوك قد بعثهم في هذا العالم بأمره، وبقاؤهم مرهون بأمره وليس لأحد أن يدمر الآخر كما لو كنا قد خلقنا لخدمة بعضنا البعض على نحو ما وجدت المخلوقات الدنيا لخدمتنا فكل واحد يعمل على حفظ نفسه ولا يتنازل عن حقوقه وعليه أيضاً أن يحافظ على الآخرين ولا يضر بحياة غيره ... فقانون الطبيعة يقضي بالسلام وبصيانة البشر.²

فمن حق كل فرد الحفاظ على أمنه سواءً كان الأمن في تلبية حاجياته أو سلامته وهذا حق مشروع بالنسبة لهم وعليه أن أي خرق في القانون الطبيعي يؤدي صاحبه إلى التهلكة لأنه يخل بنظام الطبيعة، والحفاظ على أمن الغير هو واجب يمليه عليه الضمير الجمعي ويحقق قانون الطبيعة، وبالتالي يحافظ المرء على حياته وحقوقه،

إن الحالة الطبيعية هي المرحلة التي كانت فيها الملكية، الحرية، الحياة حق من حقوق الوجود، وهذه الحقوق مرتبطة بقانون طبيعي وهبهم الله للبشر باعتبارهم أبناءه ينجزون مقاصده³

¹ - ستيفن ديليو، التفكير السياسي والنظرية السياسية، تر: ربيع وهبة، ص 197.

² - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 67.

³ - موريس كرانستون، أعلام الفكر السياسي، دار النهار، ج 1، ط 3، 1970، ص 62.

وللمحافظة على هذه الحقوق في هذه المرحلة الطبيعية، كان كل فرد فيها ملزم بتطبيق القانون الذي يجسدها إذ كما يقول جون لوك "ترك أمر تنفيذ أمر الطبيعة وحماية الأبرياء وردع العادين لكانت تلك السنة عبثاً، شيمة سائر السنن التي تمت في شؤون البشر في هذا العالم، وإذا كان لأي كان في الطور الطبيعي أن يعاقب مقترف الإثم، فكل امرئ مثل هذا الحق، فكل امرئ في تلك الحال من المساواة المطلقة، حيث لا سلطة ولا سيادة طبعاً للواحد على الآخر، الحق بأن يفعل كل ما يحق لأي امرئ سواه أن يفعله، من أجل توطيد تلك السنة، وكل إنسان في هذه المرحلة يقوم بتطبيق القوانين لا كما تمليه عليه أهواءه الشخصية، وإنما يطبقها على المجرم بقدر الجرم الذي يرتكبه وهذا استناداً إلى رؤيته وضميره، فكل من يرتكب جرماً، فهو خارج على قاعدة العقل والعدل في الحياة للذين وهبهما الله للبشر لكي يكونا معيارين لسلامتهم"¹

فكل شخص ملزم بردع الجائرين والمعتدين الذين يخلون بنظام الطبيعة، وهذا من أجل تحقيق العدالة في ظل المساواة فكما تعاقب المجرم تعاقب بمثله إذا ارتكبت الجريمة وعليه فلكل شخص سلطان على الآخر في حالة واحدة وهي تطبيق القوانين على

الخارجين عليها فلا سلطة تعلو فوق سلطة العقل والعدل، فمثل ما تحاكم غيرك قد تحاكم بمثله عند خروجك عن القانون

وللطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان فالجميع متساوون مستقلون، وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته، فالناس جميعاً عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق، وأتى بهم إلى خضمه لأنه شاء ذلك، أتى بهم لكي يعملوا من أجله، فهو مالكم الذي يوجههم كيفما شاء، ورائدهم فيما يفعلون ابتغاء مرضاته، ومن أجل هذا يجتمعون ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة، لذا تختفي مظاهر

¹ - جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، دط، 1959، ص140.

التبعية، التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على الآخرين، والإضرار بهم، ولا يبقى في القلوب سوى حب الخير.¹

إن الإنسان يملك حياته و هذا حق مشروع له فمن حقه أيضاً أن يملك الأشياء الضرورية للمحافظة على حياته و لكن دون المساس بحرية الآخرين .لأنه يجب أن يحصل عليها من الثروة المشتركة بين الناس جميعاً على أساس العدالة و عدم الإضرار بالآخرين

وبعيدا عن مبدأ الرغبة لم يكن لأي منهم الحق في التسيد على الآخر والتسلط بل هي محافظة متبادلة على الذات البشرية، فهذه المرحلة تضمن حقوق الفرد إلى حد ما حيث يتم تنفيذ قواعد الحق كما هو صواب أو خطأ والكل يشترك في معاقبة الجاني والجرم، مما يتولد عندهم الشعور بالمسؤولية اتجاه أمن الغير حيث تتجلى مظاهر العدل تحت لواء القواعد الأخلاقية التي تسبق القوانين الوضعية

وما دام الأمر كذلك فإن لكل فرد الحق في معاقبة فرد آخر ارتكب خطأ ما، وذلك بمقتضى قانون الطبيعة الذي يؤمن بالمساواة ولا يعترف بحقوق السلطة الشرعية²

"في حالة الطبيعة يجب على كل إنسان أن يحمي ملكيته بأفضل ما يقدر عليه ولكن حقه فيما يملك وواجبه في احترام ما يملكه آخر كاملان قدر كمالهما في ظل حكم"³

وهذا نفس موقف توما وهوكر عن العلاقة بين القانون والأخلاق، فالأخلاق قوة إنسانية تنوب عن الحكومات إذا اتصفت بها البشرية فحالة طبيعية تضمن العدالة لكل الناس و لهذه الحالة الطبيعية قوانين تنظم حياة البشر وهي مستمدة من الله.

¹ - جون لوك، الحكومة المدنية، تر: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دط، دس ص 15.

² - المرجع نفسه، ص16.

³ - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب دط ، دس، ص269.

يقول "وهكذا يقضي قانون العقل بأن الغزال ملك لذلك الهندي الذي قتله إذ أن من المتفق عليه أن المال يكون ملكا لمن أضاف إليه مجهوده، وإن كان قبل ذلك حقا مشاعا للجميع" فالأرض تتحول ملكا خاصا لمن فلحها وزرعها ومن هنا حق الملكية هو حق طبيعي لا يستمد ولا يسلب من قبل أي حكومة أو سلطة زمنية...¹

فالأرض هبة من الله يشترك فيها جميع الناس، فالكل له حق التملك لكن هذه المساواة تحتم عليهم بذل الجهد لكسب الثمار فمن يعمل أكثر ينال أكثر بقدر تعبته وجهده.

وما يميز هذه المرحلة المساواة بين الناس في حقوقهم وواجباته فلا يعلو شأن أحدهم فوق الآخر ما يقضى بالخضوع لقانون واحد، وهذه المساواة تفرض عليهم تبادل المحبة مع الغير وهو الأساس الذي تبنى عليه الواجبات من حيث معاملة الغير كأنك تعامل شخصك مما يتولد عنه مبادئ الاحترام والعدالة .

فإن كانت لتوماس هوبز مبرراته لاحتواء حالة الصراع تحت مسمى الحكم المدني والدخول في عقد اجتماعي يضمن له حقوقه، أما إذا كان الإنسان يتمتع بحريته في حالة الطبيعة حسب رأي جون لوك ويعيش حالة من المساواة والسعادة فلماذا، يخضع لسيد يقيد حريته المطلقة؟.

• المبحث الثاني: الانتقال من حالة الطبيعة إلى العقد الاجتماعي:

وردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات كثير من الفلاسفة اليونانيين منهم أرسطو والسوفسطائيين وأبيقورس ولوكر وعلماء القانون الروماني وكثير من فلاسفة القرن السادس عشر أمثال هاتمن ولاتي وتوكس وبوكتان، والعقد الاجتماعي تتجلى فكرته في أن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب مما دعا

¹ - أميرة حلمي مطر، مرجع سابق ص70

الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى

رغم أن جون لوك يختلف عن سابقيه في حالة الطبيعة إلا حد ما، فإنه يشترك معهم في الغاية من العقد الاجتماعي وهذا الأخير " لا يتم إلا من خلال تنازل كل فرد عن قسم من أنانيته الفردية لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ولكي يستمر تنظيم الأفراد الاجتماعي يجب أن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيهاً يخدم حاجاتهم وحمايتهم،"¹

كل هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي بشكل طوعي دون إلزام أو إكراه من قبل أفراد المجتمع. إن النقطة المركزية – التي ظلت تدور حولها نشاطات الإنسان لفترة طويلة هي العلاقة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض من جهة وبين عناصر البيئة المتنوعة التي تحيط بهم من جهة أخرى، هذه تمثل مرحلة تاريخية تلتها مرحلة أخرى جاءت نتيجة تطور المجتمعات ألا وهي علاقة الحاكم بالمحكوم."²

وتجلت فكرة العقد الاجتماعي أكثر حيث أزيل عنها الغبار وكانت لها أبعاد أخرى نتيجة للتطورات السياسية والفكرية والتي كان لها صدى كبير وصل به الأمر إلى النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية، فلم تكن أفكارهم حول العقد الاجتماعي تنظيرية فحسب بل تجلت أفكارهم إلى أبعد من ذلك نتيجة للتطورات والظروف السياسية آنذاك، كحروب الكرومويل والصراع السياسي والمذهبي كالصراع بين البروتستانت والكاثوليك وغير ذلك، حيث كما رأينا نظرة هوبز المتشائمة من ظروف الحالة الطبيعية فتراكم الأوضاع القاسية والحروب المتواصلة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، أما جون لوك كما

¹ - السعيد بن يمين، نظرية العقد الاجتماعي: لوك هوبز روسو، منتديات المسيلة -شبكة سيدي عامر، <http://www.sidiamer.com/t67385-topic#ixzz1m0Pv9IJE>

² - المرجع نفسه.

رأينا كان لديه رأي آخر مخالف لبعض الفلاسفة والمفكرين، لكن ما يشترك فيه معهم هو فكرة العقد الاجتماعي.

1. العقد الاجتماعي عند توماس هوبز:

هذه المرحلة هي انتقال من حق الطبيعة إلى قانون الطبيعة حيث نجد عند توماس هوبز مدلولين هما حق الطبيعة وقوانين طبيعية، لكن لكل منهما مدلوله عكس ما يراه البعض

فحق الطبيعة يمت بصلة إلى غريزة البقاء، ويعرفه هوبز بأنه حرية كل فرد في استخدام قدراته الذاتية، وكما يشاء من أجل حفظ طبيعته الذاتية، أي حفظ حياته الخاصة أما القانون الطبيعي فهو حكمة أو قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل، وهي من جهة تمنع القيام بكل ما يتمكن أن يقضي على الحياة، أو يعيق وسائل الحفظ، ومن جهة أخرى، عدم القيام بكل ما يعتقد أنه يحفظ الحياة بصورة أفضل¹

فتحت طائلة دمار الجنس البشري، فإن على الإنسان أن يخرج من حالة الطبيعة التي تم وصفها، وفي ذلك يكون خلاص الإنسان ونجاته، وأن إمكانية الخروج من حالة الطبيعة يملكها الإنسان، وهذه إمكانية هي قائمة جزئياً في أهوائه وجزئياً في عقله فبعض أهوائه تجعله يميل نحو السلام، أما العقل فإنه يوحي له ببنود السلام المناسبة يستطيع من خلال الاتفاق مع البشر الآخرين، وهو يدعو هذه البنود السلمية وهذه الأحكام بالقوانين الطبيعية... ويقول "لا تفعل للغير ما لا تريد أن يفعله الغير لك" أو بعبارة أخرى "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك"²

¹ - إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، مرجع سابق، ص 128.

² - المرجع نفسه، ص 129.

في ظل البؤس والشقاء وحالة الحرب السائدة بين البشر آنذاك فإنهم يضيقون ذرعا بما أصابهم من عدم الاستقرار فكل واحد منهم صار لا يثق في الآخر بل بالأحرى لا يأمن حياته مادام الخوف والرعب يتسلل إلى نفوسهم فإنهم بحاجة أن يستشعروا ويندفعوا إلى السلام رغما عنهم من حيث ما أملت عليهم الظروف أما إرادتهم فإن الأولى هي التي حتمت عليهم الأمر والتي تتمثل في تحكيم العقل بعيدا عن الغرائز والرغبات.

ومن هنا طالما أن حق كل إنسان هذا في كل شيء مستمر، لا يمكن أن يأمن أي إنسان، مهما بلغ من القوة والحكمة، ليعيش كل الفترة التي تسمح بها الطبيعة عادة للبشر. وبالتالي فإنه من المبادئ أو القواعد العامة للعقل، أن على كل إنسان أن يجتهد في سبيل السلام بقدر ما يملك الأمل في بلوغه، وحين لا يستطيع أن يبلغه بإمكانه أن يبحث عن كل مساعدات وفوائد الحرب ويستعملها، إن أول جزء من هذه القاعدة يتضمن قانون الطبيعة الأول والأساسي، وهو أن يسعى المرء إلى السلام ويتبعه، والجزء الثاني يتضمن ملخص حق الطبيعة، وهو أننا نستطيع بكل السبل أن ندافع عن أنفسنا.¹

فكانت تجربة الحرب الأهلية الإنكليزية عام قد جعلت هوبز يستنتج إن الناس لا يملكون القدرة على حكم أنفسهم أو الحكم الذاتي، وكان يرى أن الناس من غير حكومة في حالتهم الطبيعية، كانوا في حالة خصام وفوضى وهياج على الدوام في حروبهم بعضهم مع البعض فكانت الحياة الفطرية بائسة ومقرفة وللتخلص من الخوف وللتخلص من الخوف ورغبة منهم في الحصول على الأمن والنظام والأمن والتمتع بمزايا القانون والحق، يلجئون إلى نوع من الاتفاق بينهم يسمى بالعقد الاجتماعي مقابل تخليهم عن بعض الحقوق والحريات إلى الحاكم الذي يمنحونه مطلقة في الحكم

وبالتالي يتكون المجتمع المدني عن طريق العقد الاجتماعي الذي يلزم فيه كل واحد من الجمهور نفسه، أي عن طريق عقد مع كل واحد من الآخرين، أن لا يقاوم أوامر ذلك الشخص، أو المجلس الذي يعترفون أنه صاحب السيادة. إن كل شخص لا يتعاقد إلا بقصد

¹ - توماس هوبز، اللفيثان، مرجع سابق، ص140.

ما هو خير بالنسبة له، وفضلاً عن ذلك يقصد ضمان حفظ حياته وبالتالي لا يمكن الضن بأن أي شخص يقلص تلك الحقوق التي تحبط فقدانه لها غرض كل العقود. فلا يمكن أن ينظر إلى أي شخص مثلاً على أنه يرسى حقه في مقاومة أي شخص يحاول أن يحرمه من حياته¹

هذا الميثاق الذي يتنازل فيه الأفراد عن بعض حرياتهم ليس تقييد لهم بل بالعكس يحفظ لهم حرياتهم وحقوقهم من أفراد آخرين كانت لهم حريات مطلقة مثلهم

وبالتالي فلا يحق لأي منهم الاعتداء على الآخر بحيث يكون باستطاعة كل منهم الحفاظ على ملكيته التي يحميها الحاكم الذي يمتلك الإرادة المطلقة فلا يمكن الخروج عنه كونه هو من يحقق لهم الأمن والسلام.

فالدافع الوحيد أذن إلى العقد – Contract، أو التعهد باحترام العقد هو بقاؤنا بالذات، ويلزم عن ذلك أن العقد لا يكون في حالة الطبيعة ملزماً على الإطلاق إذا كان لأحد المتعاقدين داعٍ للخوف على بقائه بالذات، ولكن بما أن مراعاة الموائيق هي ضمانة السلم فإن القانون الطبيعي يشير علينا بوجوب التقيد بها، ومن ثم بوجوب الرد على الجميل بالجميل لا بنكرانه، أنه يأمرنا بالعدل والاعتدال ورفع خلافاتنا إلى حكم عدل وجميع ذلك القوانين مستنبطة لا من غريزة خلقية ما ولا من قبول عام، وإنما من العقل الرشيد الذي تحرى عن وسائل البقاء، وهذه القوانين ثابتة لا تحوّل ولا تتبدل لأنها نتائج مستنتجة بالاستدلال⁽²⁾.

يعطي هوبز للحاكم الحق المطلق في الحكم حتى وإن كان جائراً حيث يبين أن الحاكم الجائر أهون بكثير من حالة الصراع والفوضى التي كان يتخبط فيها المجتمع في

¹ - إحسان عبد الهادي، توماس هوبز وفلسفته السياسية، مرجع سابق، ص 140.

² - أميل برييه، تاريخ الفلسفة، ج 3، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت 1988، ص 180.

حالة الطبيعة وأن الأفراد قد تعاقدوا فيما بينهم وتخلوا عن حقوقهم بقناعة منهم، وبالتالي فإنهم ملزمون بالطاعة والولاء للحاكم.

كما يؤكد أن العقد كان قد أبرم بين أفراد المحكومين فيما بينهم وأما الحاكم فلم يكن طرف في إبرامه، وقد تنازل المحكومون بموجب هذا العقد عن جميع حرياتهم إلى الأبد... ولم يعد هنالك حق للمحكومين في محاسبة الحاكم، حتى وإن أساء التصرف بسلطته فإن لم يكن طرفاً في العقد قد التزم بشيء نحوهم، إن الحاكم في هذا التصور كان قد تلقى حقوقاً من دون أن يلتزم بأي واجب نحو المحكومين فبرر بذلك هوبز سلطات الحاكم المطلقة^{1*} وأعفاه من كل مسؤوليته نحو المحكومين²

وبالتالي إن لهذه المرحلة مزايا ومنافع الطاعة والولاء للقوة الحاكمة، ذلك إن الحاكم إما أن يكون سلطانه كاملاً معترفاً به ومن ثم توجد الدولة، أو لا يعترف به ومن ثم توجد الفوضى، وهذه الأخيرة كانت سبباً في شقاء البشرية وخوفها الدائم من الموت، حتم عليها مراعاة المواثيق وعدم الخروج عليها وعلى الحاكم، والخروج بقوانين تضمن له العدالة وبالتالي فهذه المرحلة هي انتقال من حكم الغرائز إلى حكم العقل، فعلى كل الأفراد تنفيذ ما اتفقوا عليه وإلا أصبح العقد بدون جدوى وبالتالي العقد عند هوبز قد تأسس على التضحية الكلية بالحقوق الطبيعية للأفراد لقاء الحصول على السلم والاستقرار.

* الحاكم المطلق: هو الذي يقرر بشأن القواعد الإيمانية أو السلوكية في كل ما يخص التعبير الخارجي عن الإيمان وبانتفاء ذلك تكون الحروب الأهلية حتمية وهذا ما كان شاهداً عليه في إنجلترا في زمنه (أنظر: توماس هوبز، الفياتان، مرجع سابق، ص114)
² - صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، مرجع سابق، ص108.

2. العقد الاجتماعي عند جون لوك:

ترافق الحالة الطبيعية العديد من الصعوبات. حيث ملكية الفرد والإنسان في هذه الحالة معرضة لضعف وهشاشة كبيرة، يقول جون لوك هنا "إذا كان الإنسان حراً في حالة الطبيعة وسيدا مطلقاً على شخصيته وأملكه، إلا أنه ليس الوحيد الذي يمتلك ويعيش نفس الحرية، فالجميع لديهم نفس المميزات والقسم الأكبر منهم لا يحترم المساواة ولا العدالة، وهذا يعرض الملكية للخطر وعدم الثبات، ضمن هذه المشكلة لا بد للبحث عن علاج"¹

يرى جون لوك أن الحالة الطبيعية كانت فيها الملكية مشتركة طالما أن الناس متساوون في هذه الحالة، فيتولد منها الكسل والخمول كونهم يعتمدون على ما هو جاهز من ثمار الطبيعة، لكن قد يصادف أن شخصاً يوماً ما لم يحصل على مبتغاه ما يجعل القلق يتسلل إليه، فيقتطع لنفسه ملكية من الأرض. فيبدأ العمل والجهد، مما تتحول الملكية العامة إلى ملكية خاصة

"فما إن ظهرت الملكية الخاصة حتى صاحبها الطمع والجشع، وعن هذا الطريق ساد التفاوت، وانعدام المساواة في الملكية بين الناس على الرغم من أن الملكية حق طبيعي لكل إنسان بل أنها حق مقدس، شأنها شأن الحرية والمساواة وغيرها ..."²

...حيث بدأ كل فرد يملك قطعة معينة من الأرض يستغلها لصالحه، ويحافظ عليها، بدأ الخلاف يدب بين الناس، إذ لم يراع بعضهم حقوق غيرهم، ويسخرونها طبقاً لأهوائهم وشهواتهم، ورغباتهم الأنانية، فنزعوا بذلك إلى الكسل والخمول، والحقد والحسد والسيطرة على الآخرين مما حول حالة الطبيعة من حالة سلام وأمن إلى حالة نزاع

¹ - صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، ج1، كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية، الدنمارك، ط 1، ص 111.

² - إمام عبد الفتاح إمام، الاخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص 289.

وشقاق وحرب، حتى أصبح من العسير على الإنسان أن يمارس حقوقه لا سيما الحقوق الأساسية منها: كالملكية، والحرية، والمساواة¹

فكل فرد يحاول أن تتسع دائرة نفوذه وملكيته ليتفاضل على غيره ويكون أعلى شأن منهم ما يجعله يتسيد على الأدنى منه شأنًا، حيث أن السيد يملك والعبد يعمل، وهذا يخالف الحق الطبيعي، لما يصبح الفرد مستغلا من فرد آخر تحت حجة أنه يمن له قوة عيشه بشرط أن يعمل عنده، فتزيد حدة التنافس حول الأرض والثروات مما يسبب نوعا من الفوضى، أو بالأحرى حالة صراع وإن تعددت أشكالها.

ولكن لما لم يكن هنالك أي مجتمع سياسي بالمعنى الصحيح للكلمة، فإن تطبيق تلك القوانين أصبح متعذرا جدا. ولهذا السبب يتجه الناس إلى تكوين المجتمع السياسي والتنازل لهيئاته الحاكمة عن قوتهم وسلطاتهم الذاتية. فأصبح المجتمع السياسي حكما في شؤون أعضائه ومنازعاتهم، ويضع قوانين السلوك والعيش المشترك وقواعده التي غدت تطبق على الجميع على قيد المساواة، بغض النظر عن أصولهم ووضعياتهم.²

ولقد أدى ذلك بالناس إلى البحث عن طريقة للخلاص، وانتهوا إلى أنه لا بد لهم من التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية إلى سلطة تكون قادرة على حمايتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة حقوقهم الأخرى. فكان إن اتفقوا على أن يتنازل كل واحد منهم عن حقه الطبيعي في الدفاع عن نفسه، وعن أرضه وممتلكاته... وهكذا ظهر العقد الاجتماعي الذي هو أساس التنظيم السياسي والمجتمع المدني، وقيام الدولة، وأصبح التعاقد من طرفين: الطرف الأول هو الشعب، والطرف الثاني هو السلطة الحاكمة³

¹ - المرجع السابق، ص 290.

² - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص ص، 167، 168.

³ - عبد الفتاح إمام، الاخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص 290.

وبالتالي حفاظا على حقوقهم الطبيعية، يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم ولا يكون هذا إلا بالاتفاق بينهم لنيل حريتهم وتحقيق العدالة، فيعاقب كل من يخل بموجب هذا العقد، بما في ذلك الحاكم، حيث يصبح المجتمع متساويا من حيث حقوقه وواجباته

"... كان قد عرف السلطة المدنية على أنها، حق صنع القوانين مع العقوبات..."

لتنظيم الملكية والمحافظة عليها، وحق استخدام قوة الجماعة في تنفيذ أمثال هذه

القوانين... كل هذا في سبيل الخير العام فقط"¹

والسلطة السياسية تراض مشترك وعقد إرادي؛ وذلك لأن أعضاء المجتمع

متساوون عقلا وحرية، بخلاف الحال في علاقة الآباء والأبناء، فأساس الاجتماع الحرية

والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية، لا محوها لمصلحة الحاكم كما

يزعم هوبز، فلا يستطيع الأعضاء أن ينزلوا إلا عما يتنافر من حقوقهم مع حال

الاجتماع، وذلك هو حق الاقتصاص...²

السلطة ليست متأتية من خارج إرادة الأفراد فالعقد الاجتماعي عند لوك يكون

بارادتهم وبالتالي يرغبون في احترام القوانين، فنجد تقارب بين الحالة الطبيعية والحالة

المدنية

فالأفراد يؤسسون طريقهم بحريتهم، والأفراد بطبيعتهم لهم قوانين كونهم يعرفون

الصواب والخطأ، وبالتالي يستطيعون مراقبة السلطة أو الحاكم.

¹ - جورج سباين، تطور الفكر السياسي، مرجع سابق، ص276.

² - يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، دط، 2012، ص 154.

وبالتالي نستنتج هنا الصفات الثلاث الجوهرية للاجتماع السياسي. هذا الاجتماع سيكون لديه:

1. قوانين معروفة وواضحة ومجربة.
2. قاض يطبق القوانين بشكل موضوعي، وهذا ممكن لأنه لا يطبق قوانينه الشخصية بل قوانين الجماعة أو المجتمع السياسي.
3. سلطة تستطيع تنفيذ الأحكام، وهذا ممكن أيضا لأن من سيملك السلطة هي قوة مشتركة مكونة من كل الجسم الاجتماعي¹

إذ يمكننا في النهاية أن نختصر نظرية العقد الاجتماعي عن جون لوك بما يلي:

حقوق انتقلت إلى الدولة حيث كانت في حالة الطبيعة: وفيها (الحق في تفسير القانون الطبيعي، الحق في الحكم، الحق في العقوبة)، وأصبحت في المجتمع السياسي: (سلطة تشريعية، سلطة قضائية، سلطة تنفيذية) أما بالنسبة للحقوق المتعلقة بالفرد، انتقلت من حق الملكية الطبيعي إلى حق الملكية القانوني.²

وعلى الحاكم الالتزام بنصوص العقد، واحترام حقوق وحرريات الأفراد، ويجوز الثورة عليه إذا خالفها؛ فهدف الدولة هي تحقيق الأمن والاستقرار وحفظ أملاك وحرريات المجتمع، فإذا لم تحققها كان للشعب حق في إزاحة الحاكم عن سدة الحكم وتغييره، فالمجتمع هو سيد القرار إذا لم يحقق له الحاكم ما يصبوا إليه.

¹ - صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، ص112.

² - المرجع نفسه، ص112.

• المبحث الأول: الحكم المدني

لقد كانت فكرة العقد الاجتماعي حلا إنتقل به الافراد من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، مقابل تخليهم عن بعض الحريات كما يراه لوك أو كلها كما بالنسبة لهوبز لكن ما الذي يجعل سلطة الدولة ضرورية لإلزام الأفراد بالوفاء بالعهود التي قطعوها على أنفسهم؟ ألا يكفي القانون الطبيعي المتمثل في الميل الفطري إلى طلب السلم لضمان التزامهم بالعقد الاجتماعي الذي وضع أصلا لتحقيق أمن وسلامة الجميع؟

1. توماس هوبز والتبرير الفلسفي للحكم المطلق:

يقول هوبز: " أنا لا أنكر أن الناس يرغبون في الاجتماع معا، ولكن المجتمع المدني شيء، ومجرد التقاء الناس شيء آخر. إن المجتمع المدني قيود وضوابط"¹ فماذا يقصد بالمجتمع المدني أو بالأحرى الحكم المدني وفي ما تتجلى هذه الضوابط؟

يتجسد فكر هوبز السياسي في كتاب اللفيثان وهذا الأخير لا نظير له من ناحية الدقة في القرن السابع عشر، واللفيathan هو لفظ عبري يصف وحشا بحريا هائلا يقهر كل الوحوش الأخرى، ويسيطر سيطرة تامة على جميع الحيوانات الموجودة في مملكته ويبيت الرعب فيها أما موضوعه فهو إقامة الدولة القوية المنيعة التي تقضي على كل ضروب الفوضى والاضطراب والفتن والحروب الأهلية.

هذا التنين العملاق هو الدولة التي تتألف من الأفراد ولو أنك تأملت صورة العملاق الهائل، لوجدت أن النصف الأعلى من جسم هذا العملاق يشرف على الأرض الحقول والصناعة والزراعة والمدن والقرى والكنائس والمجامع، والقلاع والحصون والغابات، والقصور..

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص263.

كل شيء في المجتمع أما النصف الأسفل من الصورة فنجد فيه مجموعة من الصور والصغيرة وضعت في صفين متوازيين: الصف الأول يرمز إلى مجموعة من الصور المدنية (قلعة محصنة، وتاج الملك، ومجموعة من الدروع والأسلحة)، في حين يرمز الصف الثاني لمجموعة أخرى مقابلة لها من الرموز والشارات الدينية مما يعني أن للدولة سلطة مزدوجة وهي قادرة على إدارتها ببراعة تامة ونجاح فائق بحيث ينعم الناس تحت إمرتها بالسلام والأمن.¹

ولا عجب أن جاء هذا المؤلف يحمل كل فلسفات القوة التي عرفها التاريخ منذ تراسيماخوس وابيقورس وميكافيلي حتى سيغموند فرويد.²

إن الإنسان السياسي عند هوبز هو الإنسان الصناعي وغير الطبيعي الذي خرج من حالة حرب الكل ضد الكل ليتعاقد مع غيره ويؤسس دولة والذي مثله في الليفيثان تحت سلطة الحاكم الذي يحكم زمام المجتمع، الذي لا يكون مدنيا إلا بالخضوع له فهو السيد وهو الحاكم الذي يحفظ وحقوقهم المدنية والتمثلة في أمنهم وأملاتهم... .

وفي استطاعتنا أن نقول أن الفوضى طبيعية- وهي نفسها ذلك النمط من الأحداث الذي يقع في الحرب الأهلية، في حين أن المجتمع المنظم ذي السيادة مجتمع صناعي يخلقه الإنسان، معنى ذلك أن "السيادة" و "السلطة" أو النظام هي كلها صفات الدولة الصناعية وليست أمور طبيعية في المجتمع البشري³

فالدولة إذن صناعة بشرية خالصة وهي ضرورية لحفظ بقائه وسلامة الشعب تضبطها جملة من القوانين والأحكام التي تعطينا مجتمعا منظما له سيادة ويخضع لحاكم يحفظ له مدنيته .

¹ - المرجع السابق، ص275.

² - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص60

³ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق ص268.

وعلى هذا الأساس فإن البشر العقلاء سوف يرون أنهم في حاجة ماسة لأن يحكموا بواسطة دولة، تكون على غرار "التنين" حتى تقوم بحمايتهم، دولة صلبة منيعة، تغدو محاولة تقويضها ضرباً من الجنون...¹

وهذه الدولة لن تكون منيعة إلا بسلطة قوية صارمة تحكم زمام المجتمع المدني من النواحي الاجتماعية والسياسية، التي لا تكون طرفاً في العقد بل أن أفراد المجتمع هم من إتفقوا طواعية على إسناد الحكم لها وبالتالي لا يجوز لهم إزاحتها عن سدة الحكم أو الخروج عليها، حتى وإن لم تحقق لهم ما يأملون كون الحاكم لم يكن طرفاً في هذا العقد أو الميثاق فله الحرية المطلقة في التشريع والقضاء.

كما يطلق هوبز على السلطة التي تمثل الجميع لفظ العاهل أو السيد الحاكم ويصفه بأنه يجسد الحشد كله في شخصية وحدة أو هو (الشخصية الاعتبارية) لهذه الدولة الجديدة.²

وبالتالي الحكم المدني يتجسد في شخص الحاكم فهو "القاضي فيما هو ضروري لتحقيق السلم، وهو قاضي العقائد. إنه المشرع الوحيد، والقاضي الأعلى للمنازعات، في فترات وحالات الحرب والسلم"³

وهذا الحاكم يتجلى في سلطة الملك كون هوبز يفضل النظام الملكي على النظامين الأرستقراطي والشعبي، فهو يرى أن مسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء ويعتقد هنا من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الإجماع والتعاون

¹ المرجع السابق، ص 274.

² - باري هندس، خطابات السلطة (من هوبز إلى فوكو)، المجلس الأعلى للثقافة للنشر مصر، القاهرة، ط1، 2005، ص 50.

³ - عزمي بشارة، التجمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص ص، 87 88.

كيف ينظر هوبز للسلطة الروحية؟

عند فيلسوف يؤمن بالمادية ، تصبح الروحية مجرد وحي الخيال، فهو لا ينكر وجود شيء مثل الوحي أو الحقائق الروحية، ولكنه صريح في أنه لاشيء يقال بشأنهما، وبالتالي يجب إخضاع الكنيسة للسلطة المدنية الى نهايتها،

ويقال عادة "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، ولكن هوبز يقول أعطي قيصر ما يأمر به وأعطي لله ما يأمر به قيصر أيضا ... فقد انتهى هوبز إلى معارضة عصمة البابا وسيادته وعارض كنيسة روما لأنها تضع السلطة الروحية فوق السلطة الزمنية"¹

إن الخوف من حالة حرب الكل ضد الكل يجعل الأفراد يضعون ثقتهم في دولة صلبة لا تتدخل فيها أي سلطة أخرى، كالكنيسة والبرلمان، وغيره لأن في أيدي أخرى يجعل الحكومة مهددة بالزوال، كما أن السلطة الروحية يجب أن تخضع للسلطة الدنيوية، وعلى الفرد أن ينصاع لتوجهات الدولة حتى لو تعارضت مع الدين.. فالإنسان السياسي حسب هوبز يجب أن يخضع لقوانين الوطن خضوعاً تاماً.

ويرى هوبز أنه لا يمكن أن توجد أي صراع بين القانون الالهي والقانون المدني، فالدين بأي معنى له شأنه ويخضع تماماً لسلطان القانون المدني، وأن صاحب السيادة هو خير مفسر لأرادة الله، ذلك أن ليس للمجتمع سوى صوت واحد يتكلم به وإرادة واحدة يستطيع فرضها وتلك هي إرادة الحاكم، ويدعو هوبز هذا الحاكم الهاً فانياً².

¹ - حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق ص 62

² - جورج سباين تطور الفكر السياسي ك3، مرجع سابق، ص 205.

كما أن نظام هوبز السياسي هو نتيجة مباشرة لنظريته المادية، يرى أن الدولة آلة عظيمة هي كل شيء، ولا يكون فيها للأفراد حرية الرأي ولا إملاء للضمير، بل وتسحق فيها كل "عقيدة دينية" تتعارض مع ما تراه الدولة حقا وخيرا.

"فالكنيسة عند هوبز مؤسسة فحسب، وعلى غرار أية مؤسسة يجب أن يكون لها رأس، والرأس هو الحاكم، إنها مجموعة من الناس اتحدوا في شخص حاكم واحد فالحاكم الزمني والروحي متمثلان"¹

فلا يستطيع الإنسان أن يخدم سيدين مما يعني أن الكنيسة تابعة للدولة وأن الدين لا يمكن أن يكون له سلطة خارج سلطة الحاكم المطلقة، من هنا يمكن أن نستنتج مدى تقديس الحاكم، الذي يمسك بيده اليمنى السيف وباليده اليسرى عصى الأسقفية

"لا يمكن للسلطة الروحية أن تتفصل وتستقل عن السلطة الزمنية كما أن الحكومة المشتركة أو المختلطة منهما، ليست حكومة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، فلم يبق سوى أن تخضع إحدهما للأخرى أعني أن تخضع السلطة الروحية لسلطة الحاكم"²

وهذا ما يثبت قدرة الدولة وحدتها وكذا صرامتها وإن كان ذلك على حساب العقائد. حيث أن الصراع الكاثوليكي البروتستانتي آنذاك خلف في ذهن هوبز رؤية سلبية في انقسام الشعب ما تمخض عنه صراع دامي، ومحاولة كل منهما الوصول إلى الحكم، يزيد من شدة هذا الصراع، فحتى فلو أسند الحكم للكاثوليك على سبيل المثال فإن البروتستانت لن يقبلوا بذلك فتضل الفوضى قائمة

وعليه فإن أغلب الصراعات كانت مذهبية. وعليه يجب أن تكون السلطة صلبة تمنع كل من تخول له نفسه من الخروج عن الحاكم ومحاولة تقلدها.

¹ - المرجع السابق، ص 204.

² - إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، مرجع سابق، ص 426.

ويبدو أن (هوبز)، قد وضع في ذهنه باستمرار ما رواه (سكتوس امبيريكوس)، إذ أنه عندما يموت الملك في بلاد فارس القديمة كان يترك الناس حسب التقليد خمسة أيام من دون ملك أو نواة قانونية، وكانت الحكمة من ذلك أن الذين يسلمون بنهاية هذه الأيام، وبعد أن يصل النهب والاغتصاب والقتل إلى نهايته يصبحون موالين بصدق ومن دون التواء لملكهم الجديد، إذ تكون قد علمتهم التجارب كم هو رهيب غياب السلطة السياسية، وحاول هوبز، أن يرسم الصورة نفسها رسماً حياً مستنبطاً من مرتكزاته البسيكولوجية على أساس أنها تمثل حال البشر في الطبيعة... والبدل الأوحده لتلك الحالة كما يرى هوبز، هي تعاقد، الأفراد مع بعضهم للخضوع لحاكم أعلى، وهو بهذه الحالة لا يعطي وصفاً تاريخياً في هذا المجال، انه يقوم فقد باعادة تركيب المبرر للسيادة السياسية بطريقة شبه تاريخية، فالحاجة الى السلطة لا تقتصر الى الأدلة، ألا أن المطلوب بعد هو تبيان ان ما يحتاج اليه البشر هو سلطة سيده واحدة غير محدودة¹.

"في الواقع، ظل هوبس، من بداية حياته إلى نهايتها، مخلصاً أميناً لبعض المبادئ؛ ولم يكن إخلاصاً لشخص الملك، ولا لمبدأ الملكية ذاته، بل إخلاصاً للسلطة ومن المبالغ فيه بلا شك أن يقال بأن هوبس هي فلسفة الولاء والإنضواء، بل هي قبل كل شيء فلسفة السلطة، ففي إهداء اللاويثان يشير هوبس بوضوح إلى أنه يفتش في السياسة عن طريق وسطي، عن نوع من الوسط الصحيح²."

يتجلى الحكم المدني عند توماس هوبز في السلطة التي يتقلدها الحاكم ، وهذه الأخيرة مطلقة لديه فهو من يسن القوانين وعليه لا يمكن للأفراد التدخل فيها أو رفضها مهما كانت

¹ - موريس فرادوارد، آعلام الفكر السياسي، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان للطباعة والنشر، ط1، 2002، ص 44.

² إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق ، ص 448

بل عليهم الامتثال لها حتى وإن كانت بعض أحكامه تظهر للعيان بأنها جائرة ومجحفة في حق شعبه على أساس أن كل فرد هو صانع لكل ما يقوم به الحاكم المطلق من أفعال وأعمال وبالتالي إن كل فرد يشتكي من إحجاف الحاكم فإنه يشتكي من إحجاف مما هو صانعه.

" ولطالما أن الحق في أن يكون ركيزة لشخص الجميع، ممنوح لمن جعلوه حاكما مطلقا، عبر اتفاقية معقودة... فإن أي فسخ للاتفاقية غير جائز من جهة الحاكم المطلق وبالتالي لا يستطيع أي فرد من أفرادها، التحرر من الخضوع له"¹

فالأفراد هم من اتفقوا فيما بينهم إراديا وأجازوا لهم العمل باسمهم فالحاكم لم يعقد مهم إتفاقية تجعله يتقيد بها ولو حدث ذلك فإنه عند تشريعه لقوانين جديدة تجعله يخرج عن الاتفاقية .

ومن حقوق صاحب السيادة هو حق العقاب، أو حق ممارسة السلطة البوليسية وينتج ذلك من التنازل الأساسي عن حق المقاومة الذي اتفق عليه كل المواطنين، ولا يستطيع أي واحد من الرعية أن يتخلص من الخضوع بالرغم من أن صاحب السيادة قد ارتكب خرقا للعهد، لأن صاحب السيادة لم يقد بأي تعهد مع الرعية، فالرعايا لم يتعهدوا إلا فيما بينهم فقط²

لكن رغم ذلك لا يمكن اتهام صاحب السيادة بالضرر والأذى لأنه يمثل الرعايا وبالتالي عندما تمنح الأغلبية السلطة المطلقة للحاكم فإنه يجب على الأقلية المعارضة إتباع الأغلبية بإطاعة الحاكم وقبول أفعاله وقراراته وعدم معارضته على أساس أنها كانت شاركت في الاتفاقية التي تم بموجبها تنصيب الحاكم وفي حالة الرفض

¹ - توماس هوبز، الليثاتان، مرجع سابق، ص 183.

² - ليوشتراوش وجوزيف كروبيسي، تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 587.

والمعارضة فإن مدنية الآخرين تجعلهم يستبعدونه، ما يجعله خارج دائرة العقد الاجتماعي، كونهم موالون لحاكم يضمن لهم استقرارهم وحقوقهم. المدنية.

كما أن التنازل عن الحرية في الحصول والاستمتاع بشيء على حساب الآخر الذي يمتلك الحق في الاستمتاع به أيضاً. ذلك لأن تنازل المرء عن حقه لا يخول لغيره حقاً لم يكن يتمتع بها من قبل

"غير أن هناك من الحقوق الخاصة بالأفراد ما لا يمكن أن يتنازلوا عنه مثل حق المحافظة على الحياة لذلك فيجوز للفرد ألا يطيع أي أمر يرى فيه قضاء على سلامته أو حياته"¹

وعليه يتحدث أيضاً هوبز عن حدود السيادة المطلقة، فما من حد خارجي يقيد سلطة الحاكم، إلا أنه عاقل بغاية العقل، وبالتالي فليس له أن يتصرف على هواه مالم يضع سيادته من جديد موضع نظر، لأن خير الحاكم وخير الشعب لا يمكن أن ينفصلا²

طاماً لم تعوقهم القوانين ولم يخرقوها فلا ضير في ذلك، لأنهم ليسوا في مصاف العبودية مالم تكن حريتهم تمس قوانين الحاكم، إلا في حالة واحدة إذا مست هذه القوانين حفظ بقاها، لكن هذا قلما يحدث ما دام الحاكم يسير الدولة بالقوة العقلية ويسخرها لمصلحة شعبه، ناهيك عن قوة ردع الخارجين عن القوانين.

كما أن هوبز لا يؤمن بوجود حكم مختلط ولا يؤمن بنظام حكم محدود أو مقيد، لأن السيادة مطلقة لا تقبل الانقسام أو التجزئة، فلا بد من وجود شخص يكون له القرار النهائي والآخر، فمن يملك القرار ويستطيع تنفيذه، يملك سلطة مطلقة ويكون صاحب السيادة الحقيقية ونستطيع القول، بأن هوبز رأى أن السبب المباشر للحرب الأهلية في بلاده وقت ذاك، كان في أن الملك، بدلاً من الاحتفاظ بالسيادة

¹ - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 62.

² - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2010، ص451.

الكاملة، اتاح للبرلمان وبموافقته، على قانون عدم حل البرلمان، مما اتاح للبرلمان فرصة ان يكبر ويصبح قوة مستقلة الى جانبه وبذلك اضحى للبلاد سيدان¹

كما أن مطلقية الحكم تحفظ لهم مدنيته التي طالما كانت هاجزهم لأنها مخرجهم من حالة الحرب البؤس والفوضى، مقابل تخليهم عن حقوقهم المطلقة للحاكم وعليه كل من يخرج عن قوانين الحاكم يكون خارج دائرة العقد الاجتماعي وبالتالي مدنيته مرهونة بسلطة الحاكم. وعليه فإن كان للأفراد نصيب من الهيمنة والسلطة، فإن الصراع لا محالة سيكون مآلهم، أما إذا كانت الهيمنة مرهونة بالحاكم فإنه سيكبح جماح، وأنانية الإنسانية التي تكون بدون سلطة السيف والعقل، فتجزئة السيادة يعني تحطيمها

"إن من يمتلك السلطة المطلقة في النظام الملكي، والمنتقلة إليه منذ ستمائة سنة هو الوحيد الذي يدعى الحاكم المطلق، إذ يعطيه الأفراد الخاضعون له لقب الجلالة ويعتبرونه ملكهم دونما جدل"²

ولطالما كان اليأس والأنانية انتحارا لا إراديا فإن السلطة تعتبر ذلك أمرا غير مشروع، فإنها تحاول بحال من الأحوال أن تصلح أوضاع المجتمع المدني، الذي تخلى بدوره عن حريته المطلقة لصالح الحاكم؛ ومع التطور الفكري العلمي الذي انعكس بدوره على تطور الفكر الاجتماعي فأصبحت الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية ينظر إليها بعيدا عن نظرية الحق الإلهي وأسسها

أما من الناحية الأخلاقية

"يري هوبز أنها بشرية أولا، وهي فردية ثانيا. بمعنى أن بناء الدولة لا يستهدف نشر الفضيلة بين الناس، ولا تقويم سلوكهم المعوج، وإنما رعاية مصالحهم وإتاحة الفرصة أمامهم لممارسة حقوقهم الطبيعية المشروعة

¹ - إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، مرجع سابق، ص157.

² - توماس هوبز، اللفيثان، مرجع سابق، ص195

فمجال الأخلاق هو سلوك الفرد وميدان السياسية هو سلوك الجماعة وتنظيمها، وإنشاء المؤسسات التي تحمي المصالح الفردية، وتحافظ على حقوق المواطنين" ¹

وفي الحقيقة، ان ما يجعل فلسفة هوبز أكثر النظريات السياسية ثورية في ذلك العصر هو ان هوبز كان الممثل الكامل لمذهب المنفعة وللمذهب الفردي في آن واحد

ذلك انه إذا كان السلوك البشري يتحدد بناء للمصلحة الذاتية الفردية، فانه يجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه المصلحة فسلطان الدولة وسلطة القانون لا يمكن ان يكون لهما مبرر إلا لأنهما يوفران الأمن والحفاظ على الذات، وليس من سبب لطاعة واحترام السلطة إلا الاعتقاد بإمكانية المجتمع السياسي من توفير المصلحة الذاتية للفرد. ²

"إن الدين والأخلاق هما من صنع الدولة وإنشائها، إذ الانسان الطبيعي لا يعرف إلا أنانية محضة، فالخير هو ما يريده ويرغب فيه، والشر هو ما يضره ويؤذيه، إذا كانت الدولة مصدرهما فمن حقها الإشراف عليه" ³

يبرر هوبز موقفه أنه لو كانت هذه الاخلاق فطرية لما احتاج الأفراد إلى التعاقد وأن هذا الأخير كان نتاجا لشرور البشرية وأنانيتها التي أحدثت حالة الحرب والخراب والدولة هي من أوجدت الأخلاق، وهكذا فان المجتمع السياسي يجب أن يكون قائماً على مجموع من المصالح الذاتية المستقلة عن بعضها البعض . ولذلك يقال بأن مجتمع هوبز السياسي هو جسم مصطنع، أي اصطلاح جماعي حول حقيقة، وهي أن أفراد البشر يجدون إن مصلحة كل منهم تكمن في التعاون وتبادل الخدمات مع الآخرين، ولتدعيم فرديته ومنفعته

¹ - إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسية، مرجع سابق، ص 274.

² - توماس هوبز، اللفيثان، الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، مرجع سابق، ص 137.

³ - زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، القاهرة، دط، دس، ص 92.

حيث يعتبر هوبز "أن الدولة وحش، وما من إنسان يجب أن يحترم وحشاً إلا بقدر ما توفر من مصلحة ذاتية"¹

تقسيم الحكومات :

توجد الدولة متى وجدت القوة السيادية وتنتهي اذا مازالت هذه القوة، فعندما يتعرض (هوبز)، لانواع الحكومات فإنه يبني تقسيمه لها على أساس الاختلاف بينها في معقد السيادة.

يرى أن نظام الحكم قد يتخذ إحدى الصور الثلاث: الملكية أو الارستقراطية أو الديمقراطية، ولكنه يفضل حكم الفرد المطلق للسلطات ويرى أن تكون الملكية وراثية لأن الحاكم يختار خليفته"²

فإذا ما انحصرت السيادة في شخص واحد كان ذلك هو النظام الملكي ، أما إذا انحصرت السيادة في لجنة أو جمعية من الأشخاص فذلك هو النظام الارستقراطي Aristocracy، أما اذا تمثلت السيادة في لجنة تمثل كافة الشعب فيكون ذلك هو النظام الديمقراطي ، ولا توجد أشكال أخرى للحكومات سوى هذه الانظمة الثلاثة، وهو نفس تقسيم أرسطو للحكومات الصالحة، ويذهب (هوبز)، الى أن اشكال الحكومات الاخرى التي ظهرت في التاريخ هي نفسها الحكومات السابقة بعد أن فسدت³

ولهذا فهي ثلاثة أنظمة أيضاً، على النحو الآتي:

- الطغيان، وهي حكومة الفرد الظالم.
- الاوليجاركية، وهي حكومة الاغنياء والأعيان (حكومة القلة).
- حكومة الفوضى، وهي حكم الدهماء والتي تتبع اهواءها المتقبلة.

¹ - المرجع السابق، ص 138.

² - حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق 62.

³ - أمام، عبد الفتاح إمام: توماس هوبز (فيلسوف العقلانية)، ص 388.

وهذه الحكومات نفسها الحكومات الفاسدة عند (أرسطو)، إلا أن هوبز يعتمد في تصنيفها على انفعالات السخط وعدم الرضى عند الناس، فالمواطنون الذين لا يرضون عن الملكية يسمونها حكومة الطغيان، أما الذين لا تعجبهم الارستقراطية فيسمونها حكومة الطغيان، أما الذين لا تعجبهم الارستقراطية فيسمونها بالاوليجاركية، أما الذين يغضبون من الديمقراطية فيطلقون عليها اسم الفوضوية¹.

يميل هوبز إلى تفضيل حكم الفرد على حكومة الجماعة، قد يحدث في حكم الجماعة أن يفضل كل فرد فيها جماعة خاصة به فيكون المجموع في ظل الملكية أقل بكثير من مجموعة المفضلين في ظل الجماعة، هذا إلى أن الجماعة قد تنقسم على نفسها وهذا ما يؤدي إلى الحرب الأهلية ويعارض كل أنواع النظم الديمقراطية والنيابية².

حيث أن من أسباب الحرب الأهلية في إنجلترا كان سببها هو تنازع كل من الملك ومجلس العموم ومجلس اللوردات على السلطة ما يوحي أن فكر هوبز لم يكن تنظيراً فحسب بل كان ورائه خلفيات سياسية وتاريخية، جعلت منه يسوغ نظرياته السياسية.

¹ - محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 89

² - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 63

2. الحكم المدني عند جون لوك:

كان من الطبيعي أن يعدل لوك كثيرا عن آراء سابقه هوبز، وأهم النقاط التي عارض فيها هوبز هو تصوره لحالة الطبيعة ونظريته في العقد الاجتماعي، حيث تعرض أيضا لسلطة الحاكم كما يعتبر المنظر الرئيسي لما سمي "بالثورة المجيدة"^{*} في إنكلترا 1688 هذه الثورة التي شيدت الملكية الدستورية و الليبرالية الاقتصادية. انتقد جون لوك في الجزء الأول من كتابه "تحليل الحكومة المدنية"، الأطروحات الملكية لمعاصره التي تقول بأن السلطة السياسية لا يمكن أن تكون إلا ملكية و أن "السلطة الأبوية" للملوك أسست في نفس الوقت بالطبيعية و من خلال الثورة. يقول لوك أن هذه النظرية خاطئة ولا بد من اكتشاف واحدة أخرى تتعلق بالحكم¹

"من أجل ضمان الملكية يخرج الناس من الحالة الطبيعية ويشكلون مجتمعا مدنيا "غايتته الرئيسية حفظ الملكية". ويقول أيضا لوك كل حكم لا غاية أخرى له سوى الحفاظ على الملكية"²

حيث أنهم في حلة الطبيعة كانوا قضاة على بعضهم البعض، ما يجعل تحقيق العدالة يبدو غير ممكن.

"كما يرى أن الناس لديهم كل القدرة والميل إلى العيش وفقا للعقل وقوانين الطبيعة، ونتيجة لذلك فإنهم لا يعتمدون على السلطة إلا للتغلب على حالات نقص

^{*} في عام 1685، أخ الملك "شارل الثاني" دوق York، خلفه على العرش تحت اسم أو لقب "جاك الثاني". وبما أنه كاثوليكي، فقد اشتبه فيه فوراً بأن سيقوم في إنكلترا وفي نفس الوقت المذهب الكاثوليكي ونظام الحكم المطلق الاستبدادي. بدأ الملك الجديد باتخاذ إجراءات تسلطية مستترة لم يكن الشعب الإنكليزي معتاد عليها منذ قيام الثورة الأولى. العديد من هؤلاء طلبوا من Guillaume d'Orange، حاكم "الأقاليم المتحدة" والذي تزوج من Marie ابنة "جاك الثاني"، التدخل لإنهاء الحالة القائمة. Guillaume وصل مع جيشه، أما "جاك الثاني" من غير مواجهة" تخلى عن العرش، أي لم يكن هناك مكان للعنف ولهذا يسمى الإنكليز هذه الفترة "الثورة المجيدة". Guillaume و زوجته أصبحا في الحكم ملك وملكة وبعد تصويت في البرلمان بغرفتيه

(صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، ج1 كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص107)

1- المرجع نفسه، ص110

² جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص509.

معينة في النظام الذي يحافظ عليه أغلبهم تلقائياً. وهم لا يعتمدون على السلطة في خلق النظام. وخلاصة القول أن هناك مصدراً واحداً للنظام غير السلطة، وهو التعقل والحياة الشريفة للإنسان¹

رغم هذا فإنه لا يرفض السلطة بصيغة قطعية وإنما يرجح كفة العقل عليها وهذا الأخير هو الذي نميز به بين ما هو عادل وظالم وخير وشرير الذي هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس فبه يمكن للحاكم أن يسير المجتمع المدني أحسن تسيير، فإذا تنافى مع ما يتطلع إليه المجتمع وجب أن يتدخل المجتمع بعقلانيته التي تتيح له فرض قراره المشروع في إزاحته عن سدة الحكم.

السلطة السياسية والسلطة الروحية:

إن فكر لوك السياسي فكر علماني بصورة جذرية فهو يفصل فصلاً صارماً الزمن "الدنيوي" عن الروحي "الديني"، وهو بخلاف هوبز، يعلن أن سلطة الحاكم المدني كلها لا علاقة لها إلا بالمصالح المدنية وهو يلح على أن الآراء الدينية لها حق مطلق وشامل بالتسامح²

يرى لوك بأن الدولة عليها أن تحفظ المصالح المدنية من قبيل، والأراضي والمنازل والأثاث وما شابه، فسلطة الدولة لا تتجاوز هذه النوعية من الأمور أو الأشياء، أما أن تنسحب على أمور تتعلق بالمعتقد الديني فهذا ليس من خصائصها، فالدولة لا يمكنها استخدام سلطتها في الدفاع عن معتقدات دينية بعينها، وللحقيقة لا يمكن استغلال سلطة الدولة في الترويج لمسألة خلاص الأنفس³

إن الناس الذين لا يسببون ضرراً لغيرهم عند ممارسة دينهم يجب أن نتسامح معهم، فالجميع أحرار فيما يرغبون في اعتقادهم ماداموا لا ينكرون على الآخرين

¹ - جيلين تيندر، تر: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1993 ص137.

² - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص510.

³ - ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص211.

حقوقهم المدنية. والتسامح عند لوك هو أن تعيش وتدع غيرك يعيش فليس لك الحق في التدخل في معتقداته طالما كان له نفس الحق والحرية التي يتقاسمها معك.

"أما وظيفة الدين الحق فهي مختلفة تماماً، فالدين الحق لم يتأسس من أجل ممارسة الطقوس ولا من أجل الحصول على سلطة كنسية، ولا من أجل ممارسة القهر، ولكن من أجل تنظيم حياة البشر استناداً إلى قواعد الفضيلة والتقوى"¹

"ثمة مدن وممالك عديدة آمنت بالمسيح ولكنها مع ذلك احتفظت بنظامها السياسي القديم من غير اختلاط بقانون المسيح، نعم علمهم كيف ينالون الحياة الأبدية بالإيمان والأعمال الخيرة ولكنه لم يؤسس دولة، ولم يصف لهم أي شكل جديد ومتميز من أشكال الحكم، ولم يسلم أي سيف لأي أمير بهدف استخدامه لإجبار البشر على التنازل عن دينهم وقبول دينه"²

كما يشير لوك إلى الاختلاف الأخلاقي بين الإنسان في حالة الطبيعة وبين الإنسان المتمدن ليبرر موقفه، القائل بأن الإنسان الطبيعي خير بالفطرة حيث يقول:

أما من ناحية الأخلاق فإن الاختلاف كبير بين الإنسان المتوحش والمتمدن فبينما يتنفس الأول نسيم السلام والحرية وليس لديه من رغبة الحياة والحرية من العمل، نجد الرجل المتمدن يسعى طول الوقت ويقدح زناد تفكيره ليجتهد عن مشاغل أخرى يذيب فيها وجوده وهو يقتل نفسه في العمل ليجد مركزاً لائقاً في الحياة، أو ينبذ الحياة ليكتسب الخلود.³

¹ - جون لوك، رسالة في التسامح، تر: مني أبو سنه، المجلس الأعلى للثقافة للنشر، ط1، 1997، ص 19.

² - المرجع نفسه، ص49.

³ - جون لوك، الحكومة المدنية، مرجع سابق، ص151.

والواقع أن هذا الاختلاف إنما يرجع إلى أن الإنسان المتوحش داخل نفسه أما الإنسان الاجتماعي فيعيش دائماً خارج نفسه، ولا يعرف سوى كيف يعيش في رأي الآخرين وبهذه الطريقة ينعكس إحساسه بوجوده من خلال حكم الآخرين عليه.¹

بمعنى أن ما أشرنا إليه أشرنا سلفاً الحالة الطبيعية حالة سلام وطمأنينة وأمان يسود فيها حسن النية والمعونة المتبادلة يعيش الناس في هذا المجتمع أحراراً متساوين ويحترمون حقوق وحرريات وممتلكات الآخرين. لا يحكمهم إلا القانون الطبيعي الفطري. فالأخلاق لم تكن من أجل المنفعة أو من خوف وغيرها.

السلطة:

كما رأينا في حالة الطبيعة، فإن الفرد يتخلى عن جزء من حقوقه وحرياته وصلاحياته في الحالة المدنية ومنها صلاحية الحفاظ على ذاته وذوات غيره وكذا صلاحية إنزال العقوبات بالخارجين عن القانون، وهذا التنازل يعود عليه بالإيجاب لدخوله في الحالة المدنية كالتعاون المعيشي وكف الأذى عنه فتصبح حقوقه وحقوق الآخرين متساوية على غرار الواجبات.

"...ولكن ذلك لا يكسب المجتمع (أو السلطة التشريعية والتنفيذية فيه) حق الاستبداد به أو تقييد حريته، إلا بمقدار ما يقتضيه الخير العام، وإلا خرج عن الغرض الذي وجد من أجله، فكان حق التمرد عليه"²

حيث يعطينا لوك مثالا حيث أن هناك فرق شاسع بين الأطفال الذين يعيشون تحت رعاية الأب بماله من حق عليهم فقط أما حريتهم فقد منحتها إياهم الطبيعة كأفراد ليس لوالديهم أي حق في سلبهم¹

¹ - المرجع السابق، ص151.

² - جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، دط، 1959، ص ط.

كما يعتبر جون لوك أول من قال بفصل السلطات التي نعرفها اليوم بتقسيماتها (التنفيذية – التشريعية – القضائية). غير أن السلطة القضائية تدخل ضمن دائرة السلطة التشريعية، وبالتالي فهو تحدث عن سلطتين فقط داخل إطار الحكومة

لكن لوك يتحدث عن سلطة ثالثة هي السلطة الفيدرالية، أي سلطة إتمام المعاهدات وهي سلطة خاصة بالعلاقات الخارجية حيث يرى أنه على الرغم من أن هذه السلطة متميزة عن السلطة التنفيذية إلا أنه يصعب فصلها عن السلطة التنفيذية.² وكذلك كان للوك الدور الأبرز في فكرة الحكومة البرلمانية فيما بعد. أي أن تأثير هذا المفكر مستمر إلى يومنا هذا.

ونجد أن انتقال الافراد من حالة الطبيعة الى المجتمع السياسى قد ترتب عليه تنازل الافراد عن نوعين من السلطة:

1- سلطة حماية نفسه وحماية حقوقه وممتلكاته ، حيث تجرد كل فرد من هذه السلطة لى تنظم عن طريق قوانين المجتمع

2- سلطة معاقبة المخالفين للقوانين الطبيعية أى معاقبة الذين يجورون على حقوق وحرريات غيرهم

ومن هنا نشأت سلطتان هما:

السلطة التشريعية : أى سلطة عمل وسن القوانين والتي تأتى مطابقة للقوانين الطبيعية

السلطة التنفيذية : وهى التى تقوم على تنفيذ القوانين وضمن الالتزام من جانب اعضاء المجتمع ومعاقبة المخالفين للقوانين

¹ - جون لوك، الحكومة المدنية، مرجع سابق، ص141

² - أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص72.

وعليه كانت الغاية من فصله للسلطات لسببين هما:

أ- أنه ينبغي أن تكون السلطة التي تشرع القانون غير السلطة التي تنفذه فلو كانت السلطة التشريعية بيد السلطة التنفيذية فربما توجهها لمصلحتها، وقد يحدث أن تجتمع السلطة التنفيذية والتشريعية في يد واحدة فتعمل السلطة التنفيذية على الغاية أو تغييره إذا أحست بأنه يقيد هذا يؤدي إلى عدم احترام القوانين أو خضوعها للأهواء.

ب- أن الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يؤدي بالقضاء إلى أن يصبحوا مشرعين لأنفسهم الأمر الذي يقضي على حيادهم.¹
وعليه فإن الجمع بين السلطتين يجعل القضاء لعبة في يد السلطة التنفيذية فتتحرف السلطة عن غايتها التي وجدت من أجلها .

فسلطات الدولة لا تختلف في جوهرها عن السلطات (أو الصلاحيات) التي كانت للفرد في ظل المجتمع الطبيعي، وكل ما في الأمر أن الدولة (أو المجتمع المدني) تصلح المساوي التي قد يتعرض لها المرء، بحكم أنانيته وأثرته، في تطبيق بنود السنة الطبيعية على أقرانه في القضايا التي تعنيه، وهذه السلطات هي سلطة التشريع العليا

وسلطة تنفيذ القوانين الموضوعية (التنفيذية والقضائية)، ثم سلطة دفع العدوان الخارجي وعقد المعاهدات والأحلاف- ويدعوها لوك بالاتحادية (Federative) بينما تعرف في القانون الدولي، اليوم بالسلطة الدولية أو الدبلوماسية، وهذه السلطات ينبغي أن تكون منفصلة عند لوك:²

اعتبر لوك بأن السلطة التشريعية هي أهم السلطات والأسمى والأعلى، و ارتكز عليها لتحديد شكل الحكومة . قيد لوك هذه السلطة وقال بأنها :

¹ - المرجع السابق، ص 64

² - جون لوك، في الحكم المدني، مرجع سابق، ص، ط

- لا يمكن أن تكون تعسفية، لأن مصدرها الشعب
- لا يمكن أن تأخذ الملكية بغير رضا
- لا يمكن أن تفوض سلطتها التشريعية لسلطة أخرى
- إذا فقدت ثقة الشعب، حق للمجتمع تغيير الهيئة التشريعية
- أما قيود السلطة التنفيذية :
- بأنها تعتمد عموماً على السلطة التشريعية و أنها مسئولة أمامها.¹

فالذين يضعون القانون، يختلفون عن أولئك الذين يطبقونه، وقد يستثنون أنفسهم أو قد يسنون قوانين تتماشى مع رغباتهم لذى وجب الفصل بينهما وعدم تركهما في الأيدي نفسها

"أما علاج الشر فيمكن في استخدام القوانين، ورعاية جميع هذه المسائل يلتزم بها الحاكم المدني من قبل المجتمع. هذا هو أصل المسألة وهذا هو استعمالها، وهذه هي حدود السلطة التشريعية (وهي أعلى سلطة) في أية دولة، وأنا أقصد بذلك أن ينص على تأمين الملكية الخاصة"²

ليس من حق السلطة العامة فرض الضرائب إلا برضاء أصحاب هذا الحق من خلال ممثليهم وهم أعضاء في البرلمان كنائبين عن الأمة ومن هنا نجد ان حل المشكلة السياسية في تصور لوك يكمن في الديمقراطية البرلمانية (النيابية) والتي من شأنها أن يسود البرلمان كنائب عن الأمة ، وكبديل لسيادة الملوك المطلقة والتي يتعين أن تكون

¹ - مجلة الباحثون السوريون الالكترونية، الفلسفة السياسية والاجتماعية، تطور مفهوم العقد الاجتماعي عند جون لوك، <http://www.syr-res.com/article/5437.html>

² - جون لوك، رسالة في التسامح، مرجع سابق، ص53.

مقيدة بمقتضى العقد الافتراضى المنشئ للمجتمع السياسى وعلى اساس أن مصدر السلطة هو الرضا بها.¹

بمعنى أو بآخر أراد لوك تحديد السلطة السياسية وليس تمجيدها، فالسيادة لا تتجسد بأي شخص. السيادة هنا ترجع إلى الشعب وحده، ويشكل حق الأغلبية المبدأ الرئيسى في المجتمع، كما يجب أن تخضع إرادة الأقلية للإرادة العامة .

ويطرح لوك في الرسالة الثانية عن شرعية السلطة أو عدم شرعيتها على أساس نموذج مثالي لمجتمع محلي سياسي يحكمه قانون مدني، أي نسق يظم قوانين وضعتها أو أبقت عليها سلطة يرجع الفضل استمرارها إلى القبول العقلاني من قبل المحكومين.²

هنا يتجلى دور المدنيين (البرلمانيين) اتجاه السلطة من خلال وعيهم ومدى استجابتهم لقوانين الدولة المبنية على مرتكزات عقلية منطقية بحيث أنهم لا يستطيعون رفضها بل بالأحرى يدافعون عليها ما دامت تتماشى مع متطلبات الحكومة وتخدم المجتمع فإن كانت عكس ذلك وجب رفضها.

إن السلطة السياسية تراضي مشترك وعقد إرادي، ذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون

عقلاً وعليه فأساس المجتمع الحرية، والغرض من العقد الاجتماعي صيانة الحقوق

الطبيعية لا محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم هوبز، فلا يستطيع الأعضاء أن يتنازلوا

إلا عما يتنافر في حقوقهم في حالة الاجتماع لذلك لم تكن السلطة المطلقة الغاشمة

1- المنتدى المغربي، موديس، مبدأ السيادة في الدولة، الأربعاء 19 مارس 2008 - 1:56، <http://modiss.montadamoslim.com/t235-topic>

2- باري هندس، خطابات السلطة، مرجع سابق، ص52

مشروعة وإنما هي استعباد. والملك المستعبد خائن للعهد، والشعب حق في تنحيته وحله.

• المبحث الثاني: واقع المجتمع العربي المعاصر بين فكر جون لوك وتوماس هوبز:

يمكن القول أن المجتمع المدني والديمقراطية والمواطنة مترادفات من الناحية التاريخية والعملية، فإن كان المجتمع المدني بحركته قد أفضى إلى الديمقراطية وكانت فكرة المواطنة هي أساس تطور الأنظمة الديمقراطية، فالأخيرة بدورها قد عملت على زيادة تفعيل المؤسسة المجتمعية، وتكريس أبعاد المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

دخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع بين فكرة الحق الطبيعي وفكرة العقد الاجتماعي واللحظة التي اعتبرت فيها الدولة قائمة على العقد الاجتماعي

انطلاقاً من ذلك، نستطيع القول أن التعريف (المجتمع المدني) خضع منذ ظهوره إلى الحدود التاريخية لوعي المفكرين وإلى الشكل الذي رأوا من خلاله علاقة السلطة السياسية بالأفراد. يكفي على سبيل المقارنة رؤية (هوبز) للمجتمع المدني كمخلوق اصطناعي للدولة (القرن 17) برؤية (لوك) له في القرن 18 باعتباره يشمل دائرة الملكية وعلاقات التجارة والتبادل على الضد من الدولة والمجتمع السياسي التي تضمن حماية المصالح الجماعية.¹

1- ليلي عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، مركز التعليم الفتوح، جامعة بنها، ص 18 (أنظر أيضاً: صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، ص 11).

وعليه لا يمكن إنكار مدى فاعلية الافراد في المشاركة في هذا العقد من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومن منظمات حقوقية تدعوا إلى الحقوق المشروعة والحوار بين المحكومين والحكام وغيرها من المظاهر كالأحزاب السياسية ...

وبالتالي السياسية تحول الفرد من خاضع للنظام السياسي إلى صانع له وليحرر بعدها حقوقه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ليخوض معركة التنمية ويطالب بحق الإفادة من مفرزاتها على قدم المساواة، ليرسي في محطته الرابعة على نيل حق الديمقراطية الآخذة في الاعتبار حقوق الأقليات، هي مراحل أربعة تحول فيها المجتمع الغربي من الإقطاعية إلى الليبرالية ومجتمع الرفاه، وتحول فيها الفرد من مجرد إنسان طبيعي إلى مواطن حقوقي وتحولت فيها أيضا الأنظمة الملكية إلى أنظمة ديمقراطية.¹

وبالحديث عن السلطة والحكومة وبعيدا عن أي انتماء سياسي أو توجه إيديولوجي فإننا سنجد أنفسنا أمام جذب وحدث بين فكر هوبس ولوك حول السلطة وحول واقعنا السياسي المعاصر. كون الشعوب العربية دفعت ثمن حماسها وتطلعاتها الجافة التي لم تبنى على ركيزة فكرية وتنظيرية قديمة، تكون البديل إلى ما بعد الثورة أو ما يسمى بالربيع العربي* وهذا الثمن كانت فاتورته الفوضى، والتطاحن بين مؤيدي السلطة ورافضيه التي كان الغرض منها تغيير النظام وحسب بدون إيجاد البديل.

¹ - العيدي صونية، المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة" جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر 2008.

*- طرح مصطلح "الربيع العربي الكثير من الجدل على الساحة العربية والإقليمية والعالمية، بل وأصبح الأكثر رواجاً على المستوى الإعلامي والأكاديمي منذ انطلاق شرارته الأولى في تونس ديسمبر 2011، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن حقيقة هذا المصطلح، وهل فعلاً يشكل توصيفاً حقيقياً للأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، حيث يجمع عديد الخبراء إن مصطلح الربيع تم استوراده من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968 في براغ تحت مسمى "ربيع براغ" بتشيكوسلوفاكيا.

(عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 155)

لقد تعالت في السنوات الأخيرة شعارات في الوطن العربي من بينها أن "الشعب يريد إسقاط النظام" هدفها التغيير، وفي المقابل كان الرد من النظام ومؤيديه قمعياً يستند إلى قوة الحكومة، حجتهم أن هؤلاء خرجوا على دائرة العقد الاجتماعي وأن الثورة يقوم بها المجانين ويستفيد منها الجبناء، وبالتالي ما مدى حضور فكر هوبز ولوك، في الواقع السياسي العربي المترامي الأطراف، وكيف يمكن الاستفادة منه.

على الرغم من عدم ظهور مصطلح المجتمع المدني في المعاجم، إلا أن معانيه ظهرت منذ القدم لتشير إلى ذلك التحول الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو تعبير عن الإرادة التي أظهرها الفكر العربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم، الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية ويعتبر السلطة مطلقة¹

وبالتالي فإن تتبعنا التاريخي لأسباب الصراع في المجتمعات العربية وحتى الغربية، فإننا سنجد الصراع بين الشعوب وحتى الأمم، عقائدي، وايدولوجي واقتصادي. لكن الصراع العقائدي أكثر وطئة وحدة ذلك أن تبعياته لا تزول مع تغير السلطة، وهذا حال المجتمعات العربية التي تعاني إلى يومنا هذا من الصراع الطائفي فكل منهم يسعى الوصول للسلطة على حساب الآخر، ما يزيد من التناحر كما هو الحال مثلاً في العراق وغيرها لذلك يدعونا لوك في رسالة التسامح إلى الاعتراف بالآخر، ويرفض هوبز أن تكون الكنيسة محايدة للسلطة، بل يرى أن السلطة الدنيوية فوق السلطة الدينية، تجنباً للفوضى التي تعيد إلى أذهاننا حالة الطبيعة.

¹ - بلعير الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، ص122.

فقد طفت على السطح، ممارسات ومظاهر غير حضارية، كظاهرة تجاوز القانون والخروج عنه بأشكال هي غاية في الوضاعة والحقارة والبربرية، بما يعني فرض سيادة قانون الغاب، بالشكل الذي ينزع عن هذه الشعوب درجة التمدن والتحضر التي بلغتها عبر تاريخها الطويل، بفضل الاستفادة من الحضارات التي تعاقبت عليها على مدى آلاف السنين، بعد تخطيها مرحلة الحالة الطبيعية التي تترجم عن همجية وبربرية الإنسان، وفق نظرية توماس هوبز التي عبرت عنها مقولة حرب الكل ضد الكل¹

وكانت مطالبة الشعب للحكومة بحقوقهم المشروعة، وسياسة التهميش الذي يعاني منه المجتمع العربي، رغم أن الحكومة طبقت بعض حقوقهم ولكنها لم تنه من عزيمتهم لإسقاط النظام فكانت التكلفة كارثية سواء إبان الثورة أو بعدها حيث تدهور الوضع من الجيد إلى السيئ ومن السيئ إلى الأسوأ. حيث عمت الفوضى والحروب الأهلية والطائفية، حيث تجسدت فكرة هوبز القائلة "بحرب الكل ضد الكل"

ومن جهة أخرى يرى لوك أنه إذا أوقعت السلطة ضرراً بالحقوق الطبيعية وخصوصاً بالحرية والملكية، فإن لوك يعترف للمحكومين بحق العصيان، حق الثورة. بيد أن حق المقاومة حسب رأي لوك مختلف جداً عن النظرية التي تركز على السيادة الشعبية؛ إن استعمال حق المقاومة فيما يرى لوك ليست غايته تحقيق المطامح الشعبية بل الدفاع عن النظام القائم أو إصلاحه. إن نظرية لوك هي ذات وحي محافظ والاعتراف بالمقاومة هو وسيلة لرد الأمير إلى الصواب وللعمل على احترام القانونية... إن حق المقاومة بنظر لوك هو دعوة للحكمة والتسوية.²

وعليه فإن لوك ليس معادياً للسلطة بحد ذاتها بل لقراراتها وقوانينها يحاول أن يبين لنا حق الشعب في الثورة، هذه الثورة يجب أن تكون فكرية مبنية على الوعي

¹ - فتحي الحويبي، الثورات العربية وتكريس مقولة حرب الكل ضد الكل، صحيفة العراق اليوم، العدد 2111، 2014/5/5

² - جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص 510.

المدني قبل كل شيء، لإعادة الحاكم من حالة الفساد إلى جادة الصواب، وليس لإسقاطه وهذه الأخيرة تكون آخر الحلول، حتى لا يغرقوا في دوامة من الحروب، إذا لم تتحقق مطالبهم بشرط أن لا تخرج عن دائرة العقل، لكن المشكلة أن الثورات العربية عامة والربيع العربي بمسماه تجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة العنف، باستثناء بعض الدول كشعوب الخليج من خلال دعوات للإصلاحات عوض التظاهر، فتفادت الصراع بل زاد استقرارها.

حيث يعبر عن ذلك لوك بقوله عن الشعب أننا "في أحيان كثيرة نجده يلجأ إلى الشكوى والتذمر لرفع الظلم والغبن عنه، ولا يلجأ إلى المقاومة والثورة، إلا بعدما تحصل لأفراده القناعة بأن الحكام طغوا وتمادوا في طغيانهم ولا سبيل لتحقيق مطالبهم وحرياتهم سوى بالمقاومة، عندئذ "لا يجوز لأحد أن يلوم الشعوب على عواطفها التي يملئها عليها كونها مخلوقات عاقلة على حد تعبيره".¹

ولكن من جهة أخرى يرى هوبز أنه متى كانت السلطة قوية دام السلام والاستقرار وأي مساس بها هو محاولة للرجوع إلى حالة الطبيعية والحروب، وعليه يمكن النظر عن كذب إلى ما آلت إليه بعض الدول العربية وأبرزها النظام الليبي من حالة الاستقرار إلى حالة الصراع والبؤس، وهذا راجع إلى هشاشة بعض

الأنظمة التي لم تكن صلبة. وللحفاظ على السلطة واستقرارها كان قمع الحكومة للخارجيين جائزا فهي قبل كل شيء وجدت لحمايتهم وأي خروج عنها هو خرق للقوانين وخروج عن العقد كما يراه هوبز. فالحكومة متى كانت قوية بهيكلها فإن مآلها هو البقاء

¹ - هشام الهداجي، ، جون لوك ونظرية العقد الاجتماعي ، مجلة مؤسسة مؤمنون بلا حدود الالكترونية

للدراستات والأبحاث ، قسم: الفلسفة والعلوم الإنسانية العدد 27 ، يونيو 2013

<http://mominoun.com/articles/%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%88%D9%83-%D9%88-%>

والنتائج الكارثية المدمرة للإنسان والمحيط التي أفضت إليها هذه الثورات العربية المطعونة في خاصرته، ليس من أعدائها فحسب، بل وكذلك وبأكثر شراسة من أصحابها ومفجريها أيضاً، كما هو الحال في كل من مصر وليبيا وسوريا بما نعيشه اليوم في بلدان الربيع العربي في ظل حكومات مؤقتة وضعيفة، بل وفي غياب قبضة الدولة على جميع مفاصل السلطة، يتشابه حدّ التماهي مع ما وصف به توماس هوبز الحالة الطبيعية، فنحن نلحظ اليوم انتشار لافت للفوضى في كل المجالات -دون استثناء¹

لذى يولي هوبز أهمية كبيرة للقوة فالسلطة والقوة وجهان لعملة واحدة فمتى فقدت القوة فقدت السلطة التي بها يمكن إخضاع الآخر وهو الشعب أو المعارضين له وعلى هذا الأساس فإنه ليس من حق المواطنين أن يتمردوا أو يثوروا على صاحب السيادة إياً كانت تصرفاته مادام يملك القوة اللازمة لحمايتهم فسيظل الناس ملتزمين بطاعته، ومتى فقدوها (أي القوة)، أو عجز عن توفير الغاية من وجوده، فيها لا يصبح حاكماً لزوال الصفة السيادية عنه².

في هذه الحالة يمكن للمحكومين حق في التمرد عليه لأنه بفقدانه للقوة لا يحقق لهم حقوقهم ولا يحفظ لهم حرياتهم، بحيث أنه يمثل الدولة وهذه الدولة مهددة بالزوال كونهم معرضين للخطر من جهات أخرى أيضاً، وبالتالي فإنه من يملك القوة يحكم على سبيل المثال نذكر كيف انتقلت السلطة في مصر للأقوى وهذا ما تحدث عنه ابن خلدون في ما يخص العصبية التي لها دور فعال في اختيار الحاكم وفرضه ماجعل مصر تمتلك نظام متينا متجذرا يحكم قبضته على السلطة.

في كتابه عن " الحكومة المدنية " يقرر لوك أن الحكومة بما فيها الملك والبرلمان تكون مسؤولة سياسياً أمام الشعب، ، كما أن عدم التزام الحاكم بالتصرف في تسيير

¹ - فتحي الحويبي، الثورات العربية وتكريس مقولة حرب الكل ضد الكل، مرجع سابق.

² - أميل برهيه، تاريخ الفلسفة، ج4، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط2، 1988. ص 184.

الأمر العامة طبقاً لمقتضى العقد الوديعة، يستدعي بالضرورة حق المحكومين في مقاومة كل سلوك حكومي ينحى منحى طغيانياً، فإذا استبد الحاكم يكون للشعب كامل الحق في مقاومة استبداده وطغيانه؛ لأن الشعب هو الذي نصبه حاكماً عليه برضاه وإرادته. وفي نظر لوك لا معنى للقول أن إعطاء الشعب الحق في المقاومة والثورة سيؤدي حتماً إلى انتشار الفوضى، بل هو مقتنع بأن الشعب يتحكم في تصرفاته بالعقل، وبهاديته يقرر ويتحرك، فهو ليس فوضوياً ولا ثورياً بالفطرة كما يزعم فلاسفة آخرون¹

في هذه الحالة يمكن أن نفهم من فكر لوك الليبرالي أنه يشير إلى الحكومات الديمقراطية لكن كيف نفسر حالة الفوضى التي سادت المجتمع العربي إبان وبعد تنحية الحكام عن السلطة، وهذا ما يتضح لنا من أن الشرط الثاني من فكرته أن الشعب يتحكم في تصرفاته وانفعالاته بالعقل، وبالتالي فإن الشعوب العربية تحركها العاطفة والخطابات السياسية الفضفاضة، ما يعني أننا نحتاج إلى أرضية فلسفية وفكرية خصبة.

فكان جون لوك ناقداً لقبضة فلسفة هوبز على التداول السياسي النظري، ليجعل من طرحه المصبوغ بالنزعة الثورية منفذاً للإنسان من قبضة الطغيان، غير أن رؤيته هذه ستمر على انتقادات كبرى. لقد مرّ العقد الاجتماعي من خلال ثلاثة أيقونات فلسفية مهمة: «هوبز، لوك، روسو»، ليصل الآن إلى تعديلات وانتقادات كثيرة والعودة إلى لوك يجب أن تكون نقدية محكومةً بظرفها الزمني، وبتاريخية تلك الرؤية ولئن حاول البعض عصرنتها أو تبيئتها في المجال العربي غير أننا بحاجة إلى نظرية

¹ - مجلة مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، مرجع سابق.

هوبز السياسية أكثر من منافذ لوك، ذلك أننا أحوج ما نكون إلى الضبط في ظلّ هذا الصراع المحتدم في مناطق النزاع.¹

إذا كان فكر لوك قد تجسد في الدول الغربية، التي تشهد استقرار وتطوراً متواصلًا رغم أن الدول العربية حذت حذوهم من خلال مقولة أن الشعب هو من يختار الحاكم ومن يمكن له إزاحته في حالة طغيانه أو لم حقق لهم يحفظ لهم ملكيتهم وحقوقهم، وعليه فإن الشعوب العربية لا يمكنها أن تصل إلى مصاف النظم الديمقراطية

إن الإنسان العربي عموماً، رغم كل مظاهر الحضارة و التمدن التي يتوفر عليها، فإن الوحش الموجود بداخله ما يزال يطل برأسه غالباً ، حيث ما تزال تسيطر على الإنسان العربي، الطبيعة النزوعية و الغريزة العدوانية المتوحشة التي قد تبلغ حدّ التلذذ الشبقي²

فكرة جون لوك جسدها لاحقاً، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق"، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء هو كذلك - للأسف ما تفنده الوقائع على الأرض بانتشار الحروب والمنازعات التي لا تهدأ إلا لتعود بأكثر شراسة³

ورغم أن جون لوك يدعوا إلى المدنية التي يشترك فيها مع هوبز في ظاهرها يمكن الاستفادة منها إلى حد ما، لكن النظام السياسي الأنسب لهذه المجتمعات هو ما يدعوا إليه هوبز الملكي المطلق نظراً لنجاعته في بعض الدول العربية، وهذا ما يتجلى من خلال المشهد السياسي العربي والصراع المرير الذي مر به المجتمع

¹ - جون لوك: حرية الفرد تحدها الالتزامات والقواعد، موقع شبكة المرجان، السبت، 15 مارس 2014 11:13،

<http://news.askmorgan.net/home/getArticleById/84538>

² - فتحي الحبوبى، الثورات العربية وتكريس مقولة حرب الكل ضد الكل، مرجع سابق.

³ - المرجع نفسه.

العربي الذي كانت فاتورته حرب الكل ضد الكل، فنجم عنه عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي، الذي سببه التطاحن، فبدون أمن لا يمكن للدولة أن تكون إلا إذا أحكمت قبضتها السيادية والسلطوية.

خاتمة:

إن فلاسفة العقد الاجتماعي يقولون بأن المجتمع السياسي (الدولة) نشأ من خلال عقد أبرمه الناس فيما بينهم هو (العقد الاجتماعي) فقد جاء منهجهم الفلسفي المثالي بمقدمات عقلية حيث تنطلق أفكارهم من فرضين عقليين وهما حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي .

وقد اتفق كلٌّ من لوك وهوبز على هاذين الفرضين غير أنهم اختلفوا في المضمون والمحتوى فجون لوك قال باستحواذ المجتمع على حق السيادة في حين هوبز يقول بالعكس وهذا راجع لأسباب كثيرة ساهمت في تكوين الشخصيتين ومنها أن توماس هوبز كان يرجع سيطرة الخوف عليه إلى مولده الشاذ (قبل تسعة أشهر) ومع ذلك فقد كان الرجل يجمع بين جسد مخاوف وروح مقدامة وأنه عاش حياته في فترة عانت فيها إنجلترا من صراعات هائلة منها ما هو ديني (يتصل بالدين والكنيسة) ومنها ما هو سياسي بين البرلمان والملك ، وعلى ذلك فقد كانت غاية فكره هي تحقيق الأمن والسلام داخل المجتمع ، لذلك فكره السياسي صور له الدولة على أنها (لوفيثان) وهو وحش أسطوري ضخم ورد ذكره في العهد القديم والدولة إنما هي مجتمع إنساني ضخم يبتلع كل من سولت له نفسه إثارة المتاعب .

فالحالة الطبيعة عنده هي حالة شر وتعدي وحالة الكل معا لكل والإنسان فيها ذئب لأخيه الإنسان ولا أحد يأمن على نفسه ، ثم اجتمع الناس للخروج من هذه الحالة السيئة فأبرموا عقدا أنشؤوا من خلاله المجتمع (الدولة) وهذا العقد الاجتماعي هو عقد أطرافه الناس جميعا من جهة وفرد لا يتحمل أية التزامات من جهة أخرى وهو الملك ، وبمقتضى هذا العقد تنازل الناس عن كافة حقوقهم التي كانت لهم في حالة الطبيعة لذلك الشخص (الذي أصبح الملك) ولكن عليه بالمقابل واجب واحد فقط وهو بناء قوته وصيانتها حتى يتمكن من تأمين ركب الجماعة وتحقيق الأمن والسلام في ربوع المجتمع .

وبناء على ما تقدم فإن أمثل أشكال الحكومات عند هوبز هي الملكية المطلقة أي التي لا تتقيد بأية قيود دستورية أو غيرها ، معتبرا إياها القادرة على تحقيق الأمن والسلام داخل المجتمع وهو ما كان هوبز يتمناه ويتحرق شوقا إليه .

أما جون لوك ولأنه عاصر صراعا على السلطة والسيادة بين التاج (الملك) والبرلمان وكان من أشد أعداء السلطة المطلقة للملك حتى أنه ناصر (البرلمان) في مواجهة (للملك) فقد جاء بمبدأ سيادة الأمة وعدم الحكم بالهوى ونظرا لأن الأمة هي كينونة اعتبارية فلا بد لها من جهاز عضوي يمارس سيادة الأمة نيابة عنها وهذا الجهاز هو البرلمان المنتخب من الأمة

فكانت حالة الطبيعة عكس فكرة هوبز حيث كانت حالة طيبة الناس فيها أحرار سواسية يتمتعون بحقوق طبيعية ترتبت لهم باعتبارهم بشرا ، وأهم هذه الحقوق هي الحرية والملكية ، غير أن الناس أرادوا أن ينتقلوا من هذه الحالة الطيبة إلى حالة أفضل فاجتمعوا وأبرموا عقدا وهو العقد الاجتماعي الذي يعقده أطراف الناس جميعا من جهة والحاكم من جهة أخرى يكون مقيدا بالقانون، تنازلوا له ببعض حقوقهم الطبيعية فتولدت له بذلك السلطة عليهم في مقابل أن يلتزم الملك بصيانة ما تبقى للناس من حقوق وحریات طبيعية وإلا حقت لهم الثورة عليه وخلعه ، وبناء عليه فشرعية السلطة عند لوك مرهونة بالتزام الحاكم بصيانة الحقوق والحریات الفردية وإلا فللناس (الشعب) حق الثورة . وعليه كيف يمكننا الاستفادة لاحقا من فكري هوبز ولوك في ظل التطورات السياسية في الواقع العربي التي تكتسيها صفة العشوائية والرؤية الضيقة، وكيف يمكننا رفع الرهان من أجل التغيير للأفضل والاستفادة من التجارب المخيبة للآمال؟

وفي الأخير يمكننا أن نشبه المواطن في دولة هوبز بمقولة الدكتور محمد طه بدوي كمثل رجل اشترى بكل ماله خزانة في حين ليس له بعد شرائها من مال ليضعه في تلك الخزانة

وأما المواطن في دولة لوك إنما هو من يملك الخزانة بمالها والحاكم مجرد حارس عليها وله أن يعتمد إلى ما شاء منها فقط لتحقيق الصالح العام وفق القانون والمبادئ .

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر:

1. أبو نصر الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق بيروت، لبنان، دط دس.
2. جون لوك، الحكومة المدنية، تر: محمد شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دط، دس.
3. جون لوك، في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، دط، 1959.
4. جون لوك، رسالة في التسامح، تر: مني أبو سنه، المجلس الأعلى للثقافة للنشر. ط1، 1997.
5. مونتسكيو، روح الشرائع، ج1، تر: عادل زعيتر، كلمات عربية للترجمة والنشر القاهرة، مصر، دط، دس.
6. توماس هوبز، الفيلسوف، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة- تر: ديانا حبيب حرب، بشرى صعب، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث- أبوظبي، ط1 دس.

ب- قائمة المراجع:

1. إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية، منشورات مكتب الفكر والتوعوي للإتحاد الوطني الكردستاني، ط1 2012.
2. أحمد وهبان، الماوردي رائد الفكر السياسي الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، مصر، دط، 2001.
3. إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع - دط 1985.

4. إمام عبد الفتاح إمام، الاخلاق والسياسة ، دراسة في فلسفة الحكم- المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، دط، 2002.
5. أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر، دط، 2008.
6. أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، كلية الآداب القاهرة، مصر، ط5، 1995.
7. إميل برييه، تاريخ الفلسفة، ج4، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط2، 1988. ص 184.
8. إميل برييه، تاريخ الفلسفة، ج3، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت 1988.
9. باركر أرنست ، النظرية السياسية عند اليونان، تر: لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب للنشر القاهرة، مصر، دط، 1966.
10. باري هندس، خطابات السلطة (من هوبز إلى فوكو)، المجلس الأعلى للثقافة للنشر مصر، القاهرة، ط1، 2005.
11. جان جاك شوفالييه ،تاريخ الفكر السياسي ، تر: محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت لبنان ، ط5، 2006.
12. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ج1، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 2010.
13. جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ج2، تر: ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2010.
14. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، تر: راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب دط ، دس.

15. جون كولر، الفكر الشرقي القديم، تر: كامل يوسف حسين المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت دط، دس.
16. جيلين تيندر، تر: محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط1، 1993 .
17. زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر مصر القاهرة، دط، دس.
18. ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج1، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة ، دط 2005.
19. مجموعة مؤلفين، أطلس الفلسفة، تر: جورج كتورة، المكتبة الشرقية بيروت لبنان، ط2، 2007.
20. موريس فراادوارد، أعلام الفكر السياسي، دار الصداقة العربية، بيروت، لبنان للطباعة والنشر، ط1، 2002.
21. محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر للنشر دمشق، سوريا ط1، 2010.
22. محمد، علي عبد المعطي، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية دط، 1983.
23. مصطفى سيد أحمد صقر، نظرية الدولة عند الفارابي، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، دط، 1989.
24. سليمان عصام ، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط2، 1989.
25. عزمي بشارة ، التجمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية، 2000.

26. عزمي بشارة المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط2، 2000.
27. فاروق سعد، مع الفارابي والمدن الفاضلة، دار الشروق للنشر القاهرة، مصر ط1، 1982.
28. صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتنا الحق الإلهي والعقد الاجتماعي، دراسة مقارنة ، العدد العاشر ،مركز دراسات الكوفة –جامعة الكوفة، 2008.
29. صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، ج1، كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية، الدنمارك، دط، دس.
30. صلاح علي نيوف، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي، 2كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
31. راندال، جون هرمان: تكوين العقل الحديث، ج1، تر: جورج طعمة ، نشر دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، دس.
32. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، دط، 2012.

ج- قائمة المصادر باللغة الفرنسية:

1. Thomas hobbes, léviathan, traduction par Gérard Mairet, Gallimard, 2000.

د- قائمة الموسوعات والمعاجم:

2. إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، دط، 1983.
3. أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل، المجلد الأول منشورات عويدات بيروت، باريس، دط، دس .

4. جورج طرايبيشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ط3 دس.
 5. جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، دط، 1982.
 6. جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، دط، 1982.
 7. موريس كرانستون، أعلام الفكر السياسي، دار النهار، ج1، ط3، 1970.
 8. مراد وهبة، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2007.
 9. عبد الوهاب، الكيالي، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، بيروت، ط1، 1974.
 10. تدهوندرتش، دليل إكسفورد للفلسفة، تر: نجيب الحصادي، ج1، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، دط، دس.
- هـ- المجالات والدوريات:**
1. بلعير الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر.
 2. مولود مسلم، المجتمع المدني دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جانفي، 2004.
 3. عمران كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد16، سبتمبر 2014.
 4. فتحي الحبوبي، الثورات العربية وتكريس مقولة حرب الكل ضد الكل صحيفة العراق اليوم، العدد 2111، 2014/5/5

5. صبري محمد خليل، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر الحديث 2012.

و- الرسائل الجامعية:

1. ليلي عبد الوهاب، منظمات المجتمع المدني، مركز التعليم الفتوح، جامعة بنها العيدي صونية، المجتمع المدني... المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة" جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر 2008.
2. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

ز- المواقع والمنتديات الالكترونية:

1. أحمد الزعبي و فيصل كريم، أفضل الأفلام الوثائقية _ تاريخ بريطانيا <https://bestdocus.wordpress.com/historyofbritain/>
2. السعيد بن يمينه، نظرية العقد الاجتماعي: لوك هوبز روسو، منتديات المسيلة شبكة سيدي عامر.
3. <http://www.sidiamer.com/t67385-topic#ixzz1m0Pv9IJE>
4. جون لوك: حرية الفرد تحدها الالتزامات والقواعد، موقع شبكة المرجان السبت، 15 مارس 2014 11:13، <http://news.askmorgan.net/home/getArticleById/84538>
5. مجلة الباحثون السوريون الالكترونية، الفلسفة السياسية والاجتماعية، تطور مفهوم العقد الاجتماعي عند جون لوك، <http://www.syr-res.com/article/5437.html>

6. مجلة الحوار، توماس هوبز وماهية طبيعة الإنسان، أربيل، كردستان
الأحد 1 مارس، 2015.

<http://www.elhioar.com/article/D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%-8A.html>

7. مفهوم العقد الاجتماعي عند جون لوك

<http://www.syr-res.com/article/5437.html>

8. المنتدى المغربي، موديس، مبدأ السيادة في الدولة، الأربعاء 19 مارس 2008

<http://modiss.montadamoslim.com/t235-topic>

9. موقع اليوتوب محاضرة الفكر السياسي عند توماس هوبز، قناة الجامعة

الإسلامية في النجف، 18 تشرين الثاني 2013م

<http://www.youtube.com/watch?v=YJRNIIkUGIE>

10. هشام الهداجي، ، جون لوك و نظرية العقد الاجتماعي ، مجلة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود الإلكترونية للدراسات والأبحاث ، قسم: الفلسفة والعلوم

الإنسانية العدد 27 ، يونيو 2013

<http://mominoun.com/articles/%D8%AC%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%88%D9%83-%D9%88-%.html>